المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⵙⵎⵔ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰ ⵙⵎⵓⵔⵙⵏ ⴰ ⵜⵓⵍⵍⴰ

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

مغرب التمكين

البرنامج الوطني المندمج للتمكين الإقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030

مغرب التمكين-البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

مطبعة: AZ-Editions، أكدال الرباط
الإيداع القانوني: 2020MO2962
ردمك: 978-9954-696-56-9
جميـع الحقوق محفوظة - 2020

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«لا يمكن لأي بلد، أو أي اقتصاد، أو مقاولة، أو أي مجتمع، أن يرفع تحديات العصر، أو يمارس استثمار كل الطاقات التي يزخر بها، بمعزل عن دور المرأة. ومن هنا، فإن التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال يجب أن تشكل عماد كل استراتيجية ناجعة للتنمية المستدامة».

مقتطف من رسالة جلالة الملك محمد السادس التي وجهها إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الثانية لمبادرة «نساء في إفريقيا»، مراكش، 27 شتنبر 2018

«ولنا اليقين بأن المسلسل التنموي الشامل الذي أطلقناه في بلدنا من منطلق اعتماد المساواة بين المرأة والرجل على أرض الواقع سيمنح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الثروات وإنشاء مقاولات عالية الأداء وقادرة على توفير المزيد من فرص الشغل».

مقتطف من رسالة جلالة الملك محمد السادس التي وجهها إلى المشاركين في أشغال «الدورة الحادية والستين للمؤتمر العالمي لسيدات الأعمال»، مراكش، 27 - 28 شتنبر 2013

صيغة مصادق عليها في اللجنة الوزاية للمساواة - 14 يوليوز 2020
وتم عرضها في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 9 شتنبر 2020

الفهرس

تقديم **3**

السياق **5**

1. مفهوم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات المعتمد **9**

2. تشخيص وتحليل الوضعية **10**

1.2. تحليل الوضع الاقتصادي للنساء والفتيات بالمغرب وأسبابه 12

2.2. تحليل البرامج والمشاريع الوطنية 19

3.2. تحليل المشاريع المعدة في إطار برامج التنمية الجهوية 24

4.2. نصوص قانونية مدعمة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وممارسات تمييزية معيقة 26

5.2 التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أولوية محددة في الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 29

6.2. المبادرات المدعمة من الشركاء التقنيين والماليين في المغرب في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات 30

7.2. مبادرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات 32

8.2. الاستنتاجات الرئيسية للتجارب الدولية 34

3. المحاور ذات الأولوية للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات **38**

1.3.الرؤية الاستراتيجية 39

2.3. الالتزامات الأساسية 39

3.3. المحاور الاستراتيجية 40

4.3 الأهداف الاستراتيجية 41

5.3. دعامات التدخل..... 42
6.3 لمحة عن أهم التدابير الواجب اتخاذها في إطار هذا البرنامج..... 44
7.3. آليات التنفيذ..... 51
4. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030..... 62
1.4 تقديم..... 62
2.4 تدابير للاستجابة للتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 خاصة لدى النساء والفتيات في وضعية صعبة..... 62
3.4 ترجمة المحاور الاستراتيجية للبرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات إلى أهداف إجرائية..... 65
المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية..... 66
المحور 2: التعليم والتكوين..... 77
المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها..... 89

تقديم

في انسجام تام مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021 خاصة تلك التي تهدف إلى " تقوية الإدماج الاقتصادي للمرأة والتمكين لها في الحقل التنموي"، وباستحضار أهداف التنمية المستدامة ومختلف الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب، وتنزيلا لمحاور الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" والمتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، أنجزت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "، وذلك من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي، وتطوير الفرص الاقتصادية لفائدة النساء.

ولبلورة رؤية شاملة ومنسجمة تستند على الالتقائية، وعلى التدبير القائم على النتائج، تم اعتماد مقاربة تشاركية امتدت من شتنبر 2019 إلى فبراير 2020، شملت جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال، من سلطات عمومية، ومؤسسات وطنية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، وجامعات، ومجتمع مدني، وشركاء دوليين تقنيين وماليين.

وفي هذا الإطار تم تحديد الرؤية الاستراتيجية للبرنامج باعتبار "**التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ركيزة من ركائز النموذج التنموي الجديد لبلادنا"، عبر ثلاثة محاور استراتيجية، وهي: "الولوج إلى الفرص الاقتصادية"، "التربية والتكوين" و "بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء، وحماية وتحسين حقوقهن"**، وعبر تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية بحلول عام 2030، في انسجام تام مع أهداف التنمية المستدامة:

- تحقيق 30 بالمائة من معدل الشغل لدى النساء مقابل 19 % هذه السنة (2020) لبلوغ نصف معدل الشغل لدى الذكور على الأقل؛
- مضاعفة نسبة خريجات التعليم المهني لتعادل نسبة الخريجين الذكور، والتي هي اليوم 8 % للذكور مقابل 4 % للنساء؛
- تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء، وحماية حقوقهن وتعزيزها.

وذلك بالارتكاز على:

- خمس دعامات للتنفيذ والأجرأة تتمثل في المراجعة التشريعية والمؤسساتية، الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي و اعتماد الرقمنة و التجهيز وتغيير التمثلات والصور النمطية.

- خمس آليات للتنفيذ، تهم الدعم السياسي أولوية وطنية والمؤشرات والشركاء والتمويل والحكامة.
- تسعة أهداف إجرائية و150 إجراء رئيسيا.

وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل "برنامج التمكين"، سيساهم بكل تأكيد في المجهود الوطني للحد من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا، خاصة لدى النساء والفتيات في وضعية صعبة. فإضافة إلى الإجراءات الهيكلية المتضمنة في البرنامج، والتي يتوق البرنامج من خلالها إلى تحسين مؤشرات مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية ببلادنا، هناك مجموعة من التدابير ذات الطابع الاستعجالي، سواء على مستوى التواصل والمواكبة أو التدخل المباشر لدى الفئات المستهدفة، والتي من شأنها حماية حقوق الفتيات والنساء والنهوض بأوضاعهن وتحسين مستوى عيشهن في هذا السياق الخاص.

ومن شأن هذا البرنامج الطموح تعزيز إشعاع ومكانة المغرب عل المستويين الإقليمي والدولي كنموذج رائد في مجال الدفاع عن حقوق المرأة بشكل عام، وضمان تمكينها عل المستوى الاقتصادي بشكل خاص.

ولقد تم إغناء برنامج "مغرب التمكين" بملاحظات اللجنة الوزارية للمساواة، والتي صادقت عليه في اجتماعها المنعقد تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، يوم 14 يوليوز 2020. وملاحظات أعضاء المجلس الحكومي المنعقد يوم 9 شتنبر 2020.

السياق

مكنت المجهودات المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في المغرب من ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتقوية دعائم تنمية عادلة ومستدامة، وترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والولوج إلى مختلف الخدمات والمؤسسات، لا سيما الولوج إلى الاقتصاد والملكية كمدخل ذي أولوية، وذلك عبر اعتماد السياسات والاستراتيجيات والبرامج في مختلف المجالات.

وتعكس الأوراش الوطنية التي تم إطلاقها في هذا المجال، سيما خلال العشرية الأخيرة، هذه الأولوية الوطنية، حيث تم:

- **دسترة مبدأ المساواة** في أفق المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حيث يعتبر دستور 2011 ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، يكرس مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات. كما يؤكد التزام المغرب بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، في نطاق احترام الهوية الوطنية الراسخة، وسعيه الدائم لمواءمة الترسانة القانونية مع الأحكام الدستورية الجديدة، والقضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التأكيد على مبدأ المناصفة.
- **دسترة الحق في التنمية**، حيث يؤكد الدستور على واجب الدولة في تعبئة الوسائل المتاحة لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، إلى الرعاية الصحية والتعليم والسكن والشغل والحماية الاجتماعية، من جهة، وأولوية تعزيز حقوق النساء كشرط لتحقيق التنمية، من جهة ثانية.
- **تضمين البرنامج الحكومي** 2017 - 2021 لـ «برنامج الإدماج الاقتصادي للمرأة والتمكين لها في الحقل التنموي».
- **اعتماد سياسة عمومية للمساواة**، حيث تم لأول مرة، في سنة 2013، اعتماد الخطة الحكومية للمساواة "إكرام» 2012 - 2016، كإطار لتحقيق التقائية مختلف البرامج العمومية في مجال المساواة وآلية للتنزيل المجالي للمقتضيات الدستورية. كما تم، تثمينا لمكتسبات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، إطلاق الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021 وفق رؤية متجددة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات قائمة على الحقوق الإنسانية، تضع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ضمن أولوياتها المعتمدة. وذلك من خلال الالتزام بـ «إعداد وتنفيذ برنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء».
- **الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي**، حيث دعمت الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية ورش الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، التي بدأت سنة 2002، وتوجت في أبريل 2015 بإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي ينص في مادته 39 على إدماج بعد النوع في برمجة ميزانيات مختلف الوزارات وفي

مراحل التتبع والتقييم. مما يفرض على مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية تحديد برامجها وفق أهداف محددة ومؤشرات كمية للقياس، تراعي النوع الاجتماعي. كما تم إصدار الظهير رقم 1.15.62 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية في 2 يونيو 2015، بالإضافة إلى المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية في 15 يوليوز 2015.

- نظام إحصائي وطني يدمج النوع الاجتماعي، حيث تم، وفقا للتوصيات الدولية للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والمهام الموكولة للمندوبية السامية للتخطيط وبرنامج عملها الإحصائي، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة الإحصائية الوطنية لتلبية احتياجات مستخدمي هذا النوع من الإحصائيات، ولا سيما القطاعات الحكومية والهيئات الدستورية والمجتمع المدني. كما يتم نشر إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل دوري، وبحسب المجال الجغرافي (الحضري/القروي)، بالإضافة إلى سلسلة من البحوث والدراسات التي تسلط الضوء على الفوارق بين الجنسين في العديد من المجالات، بما في ذلك المجالات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية، وإتاحتها لمختلف المستخدمين.

جيل جديد من التشريعات الوطنية لصالح التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات :

- مدونة الأسرة، التي نصت على الاستقلال المادي للزوجة، وعلى تدبير الممتلكات المكتسبة خلال الحياة الزوجية.
- القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي يضمن الحماية القانونية، والآليات المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والوقاية من جميع أشكاله، من جهة. والدعم والتوجيه اللازمين والولوج إلى الخدمات المختلفة المتاحة، من جهة ثانية.
- القانون رقم 12-19 بتحديد ظروف العمل والتشغيل للعاملات والعمال المنزليين، الذي ينظم العلاقات بين العمال المنزلين وأرباب العمل لضمان الحماية الاجتماعية والحقوق السوسيو اقتصادية ولحمايتهم من أي سوء معاملة، مع مراعاة معايير الشغل الدولية، ولا سيما اتفاقيتي الشغل الدوليتين رقم 138 و182، اللتين صادق عليهما المغرب، حيث حدد ساعات العمل وظروف العمل التي تحفظ كرامة العاملين المنزليين. كما يجرم تشغيل الأطفال دون سن 18، خاصة الفتيات.
- اعتماد قانون نظام المقاولين الذاتيين، الذي صدر في مارس 2015 لتشجيع ريادة الأعمال الذاتية، حيث يسمح للمقاولين الذاتيين من الاستفادة من نظام ضريبي خاص وضمان اجتماعي.
- إصدار ثلاثة نصوص قانونية متعلقة بملكية النساء السلاليات لأراضي الجموع، والتي نصت على حق النساء السلاليات في ملكية هذه الأراضي، والمشاركة في تدبيرها.

- القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي تم اعتماده في ماي 2015، والذي يعتبر تتويجا للمجهودات الرامية إلى تحسين تدبير المالية العمومية واعتماد مقاربة النوع وفق مخطط تنفيذي يمتد على مدى خمس سنوات، ابتداء من فاتح يناير 2016 ويهم جميع الوزارات والمؤسسات والمنظمات الحكومية.
- مشاريع مهيكلة للتنمية، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس سنة 2005، وفق مقاربة تقوم على الاستهداف وإعطاء الأولوية للفئات والجهات الأكثر هشاشة، ودعم خدمات القرب كجزء من الحكامة المحلية الجيدة.

وتشكل الأوراش المؤسساتية الوطنية، مثل الجهوية المتقدمة، وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، والنموذج التنموي الجديد، تحولات جذرية في أفق بناء المغرب الجديد، من أجل توفير آليات مستدامة تضمن الولوج المجالي والمنصف لمختلف الخدمات والبنيات التحتية الأساسية، في إطار سياسة مجالية تقوم على النجاعة والقرب والحكامة المحلية الجيدة.

وفي ما يتعلق بالتفاعل الدولي، تواصل المملكة المغربية جهودها للتفاعل الدائم والمستمر من خلال ملاءمة الإجراءات الوطنية المنجزة مع المعايير الدولية والإقليمية:

- التصديق على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي ترسخ مبدأ عدم التمييز بين الجنسين، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، واعتماد بروتوكول للوقاية ومنع ومعاقبة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر القارات، بالإضافة إلى اتفاقيات العمل الدولية رقم 100 بشأن المساواة في الأجر لسنة 1951 ورقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة لسنة 1988، وكذا رقم 183 حول حماية الأمومة (مراجعة) لسنة 2000.
- التزام المغرب بتنفيذ خطة عمل بيجين، التي تجعل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أحد مجالات العمل الإثنى عشر ذات الأولوية.
- انخراط المغرب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تجعل تحقيق المساواة هدفا رئيسا، من خلال الهدف 5 المتعلق بـ»تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء للنساء والفتيات «، مع التأكيد على عرضانية مقاربة النوع الاجتماعي في جميع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.
- انخراط المغرب في أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063، التي جعلت أحد أولى أهدافها هو «إفريقيا التي تعتمد على رأسمالها البشري، خاصة النساء والشباب، والتي تهتم برفاهية ورخاء أطفالها».

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإرادة الوطنية والجهود المبذولة على المستويات القانونية والمؤسساتية والاستراتيجية والتنفيذية، فإن التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات تواجهه مجموعة من التحديات، والتي يمكن إجمالها في:

- تشتت المبادرات؛
- هدر الجهود المبذولة من طرف الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين؛
- تكرار المبادرات المنفذة وعدم ملاءمتها للإجراءات المتخذة؛
- محدودية آليات الحكامة القائمة؛
- ضعف استثمار الانسجام بين الفاعلين؛
- محدودية الموارد البشرية والمادية للفاعلين المعنيين.

وهو الأمر الذي يشكل إحدى أولويات الحكومة، مما يفرض توفير إطار ملائم للمساواة الاقتصادية بين النساء والرجال، وتعزيز ودعم المقاولة النسائية، ودعم الأنشطة النسائية، وتيسير الولوج للعمل والملكية، وضمان العمل اللائق في القطاعين العام والخاص، وضمان تحقيق التوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية، بالإضافة إلى إنشاء ثقافة مجتمعية داعمة لعمل النساء للنساء والفتيات في مختلف القطاعات، خاصة في مجال الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة.

وإدراكا منها لهذه التحديات، تسعى الحكومة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، من خلال تعزيز الالتقائية وتكامل جهود مختلف المتدخلين الوطنيين، وإدراج التمكين الاقتصادي والاجتماعي في مختلف البرامج والقرارات الاقتصادية، لتعزيز المكاسب وتضييق الفجوة بين الرجال والنساء، وذلك من أجل امتلاك المغرب لإطار وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وفق رؤية شمولية تقوم على تحليل دقيق للعوائق، وتسمح بالتقائية برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، وتحديد المجالات ذات الأولوية والمسؤوليات، وضمان التنسيق وتعزيز الانسجام بين جميع القطاعات المعنية.

وقد تم اعتماد المقاربة التشاركية والترابية لوضع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وذلك عبر المراحل التالية:

- مرحلة تشخيص وتحليل الوضعية تعتمد على تجميع المعطيات وتحليل البيانات ودراسة التجارب الدولية؛
- مرحلة تحديد المحاور ذات الأولوية للبرنامج، وتحديد الإطار الاستراتيجي مع الفاعلين المعنيين الرئيسيين؛
- مرحلة وضع خارطة الطريق تحدد الأوراش المختلفة التي يجب معالجتها وفق نظام مناسب للحكامة والتمويل.

1. مفهوم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات المعتمد

يتحدد مفهوم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، الذي تبناه البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وفق هيئة الأمم المتحدة، في الأبعاد الثلاثة التالية:

1-**الفرص الاقتصادية للنساء، عبر:**

- تقوية فرص عمل النساء، من خلال توفير إمكانية ولوج مناصب أكثر جودة وبأجر منصف في القطاع المهيكل؛
- الرفع من روح المقاولة لدى النساء، من خلال خلق مناخ أعمال ملائم وتقوية قدراتهن التي تمكنهن من استدامة نشاطهن؛
- وضع ترتيبات مالية تشمل البنوك ومؤسسات التمويل الصغرى القادرة على تقديم منتجات تناسب احتياجات النساء المستهدفات.

2-**تحسين الوضع القانوني وحقوق النساء والفتيات**، والذي يشمل حق النساء في الملكية، والمساواة في الولوج للموارد، والتمويل، والمساواة في الفرص، والخدمات، والحماية من جميع أشكال التمييز والعنف في جميع المجالات.

3-**مشاركة النساء وإدماجهن في عمليات صنع القرار الاقتصادي**، من خلال وضع آليات تشجع على وجود النساء في مراكز صنع القرار، سواء في القطاع العام أو في المنظمات النقابية والغرف التجارية والصناعية أو في المجالس الإدارية لمختلف المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة عدد أكبر من النساء في البرلمان والحكومة يشكل رافعة لتعزيز صوت النساء في عمليات صنع القرار، وتيسير اندماجهن في المجال الاقتصادي.

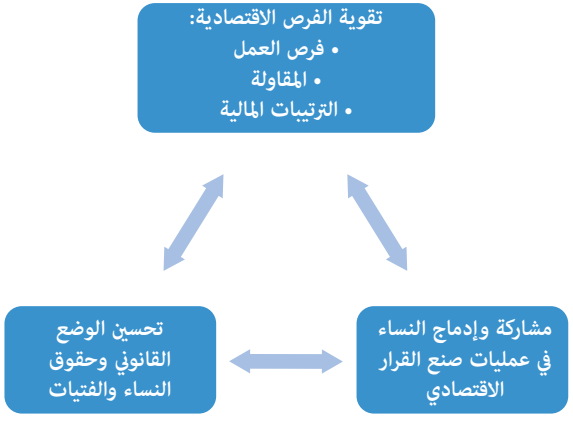

2. تشخيص وتحليل الوضعية

تهدف مرحلة تشخيص وتحليل الوضعية وضع قاعدة معارف لـ:

- الوضعية الاقتصادية للنساء والفتيات في المغرب وتحليل أسبابها الجذرية؛
- البرامج والمشاريع والإجراءات المتخذة لتيسير ولوج النساء لسوق الشغل على الصعيد الوطني والترابي من طرف القطاعات والجماعات الترابية والشركاء التقنيين والماليين وجمعيات المجتمع المدني؛
- الممارسات الجيدة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عبر العالم.

وقد تم، في هذا الإطار، إجراء دراسة ميدانية ومقابلات مع الجهات المعنية، وتحليل للوثائق والإحصاءات الرئيسية، حيث تم :

- **إجراء مسح ميداني** مع عينة منتقاة تضم 1200 امرأة في 8 جهات، والتي اختيرت على أساس التوزيع المجالي (حضري/قروي)، والفئات العمرية، والحالة العائلية. وتم اعتماد وضبط الكثافة السكانية للجهات والفئات السوسيو مهنية كمتغيرين عند تحليل النتائج التي تم التوصل اليها؛
- **إجراء مسح على عينة من 325 رجلا** في جهة الدار البيضاء، وذلك لفحص بعض التصورات والتمثلات؛
- تنظيم 11 ورشة عمل ميدانية، في 4 جهات بالمغرب، في مدن الرباط، وأكادير، والقنيطرة، والدار البيضاء، وفاس ومكناس.
- **إجراء مقابلات** مع عينة من 70 امرأة بمواصفات مختلفة: نساء عاملات بالقطاع الخاص، ونساء بتشغيل ذاتي، ونساء عاملات في التعاونيات، ونساء باعة متجولات، ونساء عاملات بقطاعي النسيج والصيد البحري، ونساء مهاجرات من جنوب الصحراء؛
- **إجراء مقابلات مع 15 فتاة شاب**ة تتراوح أعمارهن بين 15 و18 سنة في المناطق الحضرية والقروية والخريجات الباحثات عن عمل؛
- **إجراء مقابلات مع 20 جهة معنية**، من القطاعات والمؤسسات العمومية، وجمعيات المجتمع المدني، والشركاء التقنيين والماليين والاجتماعين.

وقد استهدفت ورشات العمل الميدانية:

- فهم الوضعية الحالية للنساء والفتيات المستجوبات؛
- القيام بدراسة، بأثر رجعي، لتحليل الخيارات والدواعي التي أفضت إلى الوضع الحالي؛

- تبادل الرأي والنقاش حول تطلعات المستجوبات وانتظاراتهن؛
- مناقشة الأولويات التي يجب تفعيلها لبلوغ طموحاتهن.

أما الدراسة الوثائقية، فقد شملت أزيد من 30 تقريرا ودراسة، بالإضافة إلى المعطيات والمؤشرات التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية، كالمرصد الوطني للتنمية البشرية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة... وغيرها.

1.2. تحليل الوضع الاقتصادي للنساء والفتيات بالمغرب وأسبابه

من بين أولويات الحكومة، خلال السنوات القادمة، أولوية التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات. وإذا كان التمكين الاقتصادي يتحدد بنصيب المرأة في مجال الإنتاج وتبادل السلع والخدمات، وبدرجة تأثير السياسات العمومية المختلفة على حصتها في توزيع السلع والثروة، والموقع المخصص لها داخل مختلف المؤسسات والآليات الاقتصادية، فإن مؤشرات هذا التمكين ما تزال تحتاج جهدا أكبر لتحقيقه، بما يعكس المكانة الحقيقية للمرأة المغربية ويستجيب لتطلعاتها.

▪ مؤشرات سوسيو اقتصادية

- تمثل مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية 21.8 % في عام 2018 (48 % المعدل العالمي)، و14.10 % نسبة المقاولة النسائية في عام 2019؛
- تزاول النساء، حينما يشتغلن، مهن تتسم بالهشاشة، حيث:
  - حوالي 50 % من عمالة النساء غير مدفوعة الأجر (2/3 من النساء القرويات)؛
  - 6 نساء نشيطات مشتغلات من بين 10نساء لا تتوفرن على شهادة (61 % مقابل 53.8 % لدى الرجال)؛ هذه النسبة تخفي تباينا حسب وسط الاقامة، حيث تبلغ 89.8 % بالوسط القروي و33.2 % بالوسط الحضري؛
  - تفاوت في الأجر لا يقل عن 20 % عن نفس المنصب.
- عدم استقرار ظروف العمل الهشة تحول دون انفتاح النساء على سوق الشغل، وهو ما يجعله غير مربح بالنسبة للأسرة؛
- تمس البطالة النساء بالدرجة الأولى، خاصة بالنسبة للحاصلات على شواهد التكوين المهني، حيث تبلغ نسبة البطالة لدى هذه الفئة من النساء سنة 2019، 33 % مقابل 18 % بالنسبة للرجال.

إنخفاض في معدل نشاط النساء منذ عام 2014

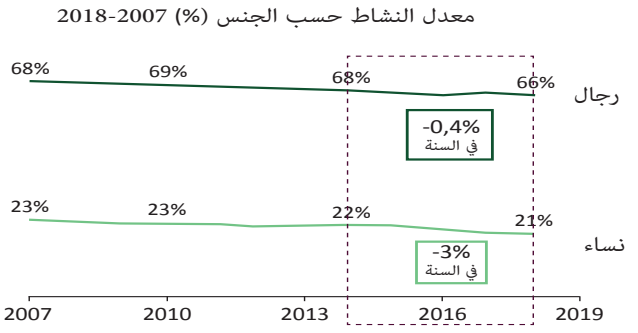

انخفاض في معدل تشغيل النساء منذ سنة 2014

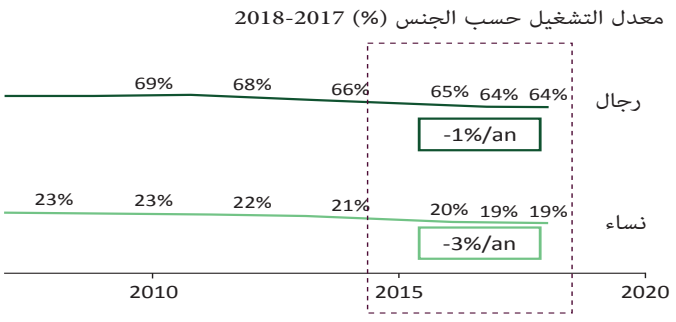

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – معطيات حول الشغل 2006 - 2017، البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية

ويختلف معدل النشاط حسب السن والمستوى التعليمي، والمعطيات السوسيو مهنية والحالة العائلية. حيث تنتمي النشيطات المشتغلات إلى فئة الشباب، حيث أن 36,2 % منهن يبلغن أقل من 35 سنة. كما يتميزن بضعف التكوين، حيث نجد 6 نساء نشيطات مشتغلات من بين 10 لا تتوفرن على شهادة (61%)، مقابل 53,8 % لدى الرجال. كما يسجل توزيع النساء النشيطات المشتغلات حسب الحالة في المهنة اختلافا بين وسطي الإقامة. وهكذا، بالوسط القروي، تشتغل النساء أساسا كمساعدات عائليات (70 %) أو مستقلات (19,7 %). في حين، بالوسط الحضري، أكثر من 8 نساء نشيطات مشتغلات من بين 10 (81,2 %) هن مستأجرات و12,2 % هن مستقلات.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن النساء المتزوجات أقل قابلية ليصبحن نشيطات. وقد تمت دراسة هذه الوضعية الاقتصادية من أربعة زوايا: المستوى التعليمي، والمجال الجغرافي (القروي/الحضري)، والجيل، والوضعية العائلية.

وقد تدفع عدة وضعيات اجتماعية غير مستقرة النساء لوضعية الهشاشة، كوفاة أو مغادرة أحد الوالدين، أو الزواج المبكر، أو الطلاق، أو الترمل، أو المرض... ومع ذلك، تبقى لهؤلاء النساء تطلعات لحياة أفضل، ويعبرن عن إرادتهن القوية لتحسين وضعهن: كالتمتع براحة البال، أو حياة أفضل للأطفال، خاصة الفتيات.

ورغم التحسن الملحوظ في تعليم الفتيات الصغيرات بالمغرب، فقد تعترضهن بعض الصعوبات، لا سيما في المناطق القروية:

- بالنسبة للنساء والفتيات ذوات مستوى تعليمي ضعيف، فإن السببين الرئيسيين لاستبعادهن عن عالم الشغل هما صعوبة التوفيق بين العمل والمهام المنزلية، ونقص في التأهيل. وبالنسبة لبعضهن قرار إيقاف الدراسة كان تحت ضغط الآباء؛
- بالنسبة للنساء والفتيات ذات مستوى تعليمي عال، فإن السببين الرئيسيين لاستبعادهن عن عالم الشغل، هما صعوبة التوفيق بين العمل والمهام المنزلية، وقرار إيقاف الدراسة من طرف الأزواج بالنسبة للبعض؛
- نسبة من هؤلاء النساء لا يبدين أي اهتمام للعمل، وبالنسبة للفتيات المتمدرسات، وكما بينت الدراسة، فيواجهن رهانات جودة التعليم والتوجيه.

وقد تبين من خلال الورشات الميدانية أن التحديات الأساسية بالنسبة للفتيات المتمدرسات تتمثل في التوجيه وعدم معرفة القطاعات الموفرة لفرص الشغل.

معدل البطالة مرتفع في صفوف النساء حاملات الشواهد

معدل البطالة حسب نوع الشهادة والنوع (%) 2017

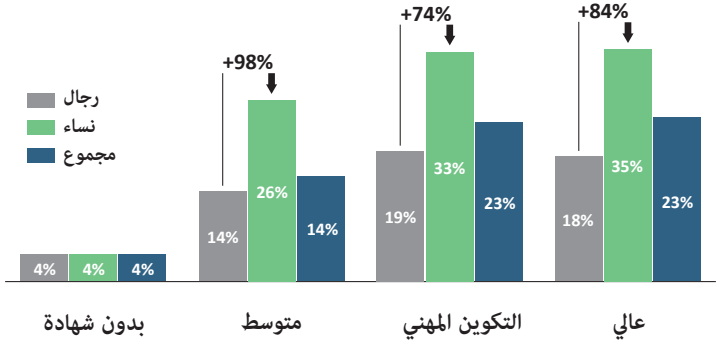

تعتبر النساء في المغرب أكثر عرضة للبطالة من نظرائهن الذكور، وخاصة الأكثر تعليماً (33 % مقابل 18 % بين الرجال). وغالبية النساء يشغلن مهنا هشة، معظمها في القطاع الفلاحي. فعلى المستوى الوطني، تسجل النساء حضورا مهما بقطاع «الفلاحة والغابات والصيد» خلال 2019، حيث يشغل هذا القطاع 46,9 % من مجموع النساء النشيطات المشتغلات. ويأتي قطاع «الخدمات» كثاني قطاع مشغل للنساء والفتيات بنسبة 38,5 %، متبوعا بقطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» بنسبة 14 %.

وتمثل العمالة النسائية غير مدفوعة الأجر ما يقرب من 50 %، وحوالي 70 % من المهن التي تشغلها النساء بالمغرب مهن ضعيفة الجودة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تمثيلية محدودة للنساء والفتيات في المقاولة (في المغرب، 17 %[1]فقط من المقاولين نساء).

عدة رهانات تحول دون الولوج الكامل للنساء والفتيات لسوق الشغل، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحديات شروط عمل الأجيرات في المهن الأكثر هشاشة، والولوج للتمويل والأسواق بالنسبة للنساء والفتيات المقاولات.

علاوة على ذلك، عدد محدود من النساء في المغرب يمتلكن عقارا، حيث 7 في المائة فقط منهن يلجن الملكية العقارية، و2.5 % فقط من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تمتلكها نساء، فضلا عن العقبات التي تحد من فرصهن للحصول على القروض.

وفيما يتعلق بالتشغيل الذاتي، فبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعميم نظام المقاول الذاتي، يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور رئيسي في هيكلة نشاط النساء في مختلف القطاعات (الفلاحة، والصناعة، والمنتجات المحلية... إلخ).

كما توجد اليوم أكثر من 42000 امرأة منخرطة في التعاونيات النسائية، بمعدل نمو سنوي قدره 55 % في السنتين الماضيتين. فيما بلغ عدد التعاونيات النسائية 4524 تعاونية مطلع سنة 2019، أي بزيادة أكثر من 33 % مقارنة بسنة 2016. كما شكلت النساء 35 % من مجموع المنخرطين في التعاونيات على الصعيد الوطني، خلال سنة 2019، أي 197000 امرأة.

تبخيس دور النساء، بما في ذلك بين النساء أنفسهن:

صرحت العديد من النساء، خلال الاستطلاع، بغياب حرية الاختيار والقرار في لحظات مهمة من حياتهن، حيث:

- صرحت امرأتان، من بين كل خمس نساء، عن ضغط آبائهن/أزواجهن في اختيار مغادرة الدراسة؛
- أعلنت امرأتان، من بين كل خمس نساء، أنهن خضعن لاختيار آبائهن/أزواجهن للولوج للعمل؛
- صرحت امرأة واحدة، من بين كل ثلاث نساء، أنهن لا يتمتعن بحرية التصرف في إنفاق دخلهن.

وبالإضافة إلى ضعف استقلالية الاختيارات، لا زالت الأفكار والتمثلات المتعلقة بدور النساء داخل المجتمع متجذرة في بعض العقليات.

1 .أرقام المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، 2019

معظم النساء العاملات بدون أجر ...

أنواع الفئات حسب الجنس (%) 2016

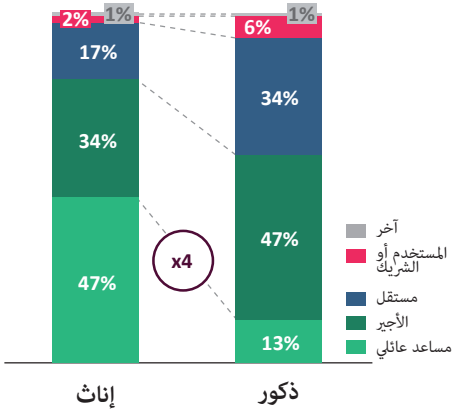

ولديهن وظائف منخفضة المهارات ...

تقسيم العمل حسب التأهيل رجل | امرأة (%)

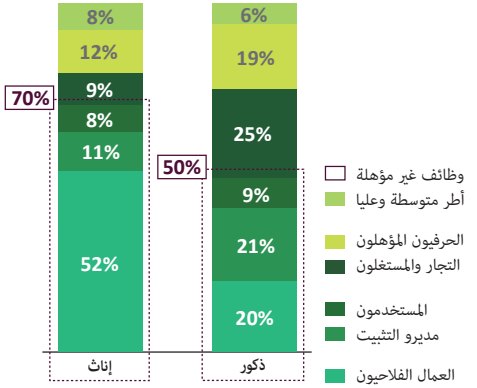

عندما يتقاضين أجرا، يلاحظ وجود فوارق مع الرجال

الفجوة في الأجور بين الجنسين (%) (2017)

كما بينت نتائج الاستطلاع الموجه للنساء والفتيات أن ما يقرب من 65 % من النساء يعتقدن أن المرأة لا ينبغي لها أن تعمل إذا كان دخل رب الأسرة (الأب أو الزوج) كافيا لتغطية حاجيات الأسرة. كما ترى 30 % من النساء المستجوبات أمر طبيعي أن يتقاضى الرجل أجرا أكبر من أجر المرأة بالنسبة لنفس المهنة وبنفس بالمؤهلات.

▪ نشاط النساء في القطاع غير المهيكل

يعتبر القطاع غير المهيكل عملا مؤقتا وموسميا، ويمكن تصنيفه في خانة وضعية المساعدة العائلية غير مدفوعة الأجر، أو العمل الذاتي، أو العمل المنزلي للنساء والفتيات أو في شكل أوضاع مختلطة.

ويحيل القطاع غير المهيكل بالمغرب على هيمنة العمل غير المدفوع الأجر، وهشاشة إطاره، فضلا عن أنه قطاع محفوف بالمخاطر المتعلقة بالهشاشة وضعف الضمان الاجتماعي. وتؤكد أحدث المعطيات التي تهم خصائص الوظيفة لكلا الجنسين، وفقًا للوضعية في العمل أو المهنة، على وجود مزيد من الطابع غير الرسمي في عمل النساء. ويبقى العمل الحر أو العمل المنزلي أو المساعدة العائلية من الأنشطة التي تمارسها أكثرية النساء.

الوضع المهني لرئيس وحدة الإنتاج غير المهيكلة قبل إحداث وحدات الإنتاج غير المهيكلة	جنس أرباب الوحدات غير المهيكلة			
		رجال	نساء	المجموع
أجير	% حسب السطر	95.5	4.5	100.0
	% حسب القائمة	67.6	61.4	67.3
صاحب العمل	% حسب السطر	97.0	3.0	100.0
	% حسب القائمة	2.6	1.6	2.6
مستقل	% حسب السطر	93.8	6.2	100.0
	% حسب القائمة	19.3	24.7	19.6
متعلم	% حسب السطر	93.9	6.1	100.0
	% حسب القائمة	3.1	3.9	3.2
مساعد منزلي	% حسب السطر	94.3	5.7	100.0
	% حسب القائمة	7.0	8.3	7.1
آخر	% حسب السطر	100.0	0.0	100.0
	% حسب القائمة	0.3	0.0	0.3
المجموع		100.0	100.0	100.0

البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2013 / 2014: المندوبية السامية للتخطيط 2018

2.2. تحليل البرامج والمشاريع الوطنية

▪ برامج دعم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

اتخذ المغرب تدابير مختلفة من أجل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات كعامل حاسم للحد من الهشاشة والمشاركة في المساواة الفعلية.

ترتبط التحديات الرئيسية، التي يجب مواجهتها، بكيفية الرفع من قيمة مساهمة النساء والفتيات في الاقتصاد، وتقليص التفاوتات بين الرجال والنساء في هذا المجال، حيث كانت النساء المغربيات، وما زلن، في قلب البناء الاقتصادي لبلدنا. وتساهم النساء جنبا إلى جنب مع الرجال في مشاريع الاقتصاد المنفتح، ويحققن مكاسب تراكمية تمنحهم مكانة اقتصادية كفاعلات أساسيات وشريكات في تنمية الوطن.

برامج دعم المشاريع المدرة للدخل:

▪ **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس سنة 2005، بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية المفتوحة لتطوير البنية التحتية، وبرامج لفك العزلة عن المناطق القروية، وتدابير لتحسين مناخ الأعمال لتعزيز الاستثمار، وذلك من أجل تعزيز مشاريع العمل الاجتماعي وفقا لمقاربة تعتمد على استهداف الفئات والمناطق الأكثر هشاشة، ودعم خدمات القرب من خلال المشاريع والبرامج، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل.

وسجلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في مرحلتها الأولى والثانية، حصيلة إيجابية كميا ونوعيا، حيث ساهمت في الحد من العجز الاجتماعي ومكافحة الفقر والإقصاء والتهميش في المناطق الحضرية والقروية. وهكذا، سجلت المبادرة، خلال الفترة 2005 - 2016، أزيد من 10.4 مليون مستفيدا، 4.2 مليون منهم نساء، وتحقيق 44.477 مشروعا و12.777 نشاطا إنمائيا، بميزانية قدرها 39.5 مليار درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 26 مليار درهم.

فيما تتميز المرحلة الثالثة (2019 - 2023)، التي انطلقت في شتنبر 2018، باعتماد أربعة برامج متماسكة ومتكاملة تضمن مساهمة جميع الفاعلين في المجال الاجتماعي بميزانية تقدر بـ 18 مليار درهم، تستهدف البنيات التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الأقل تجهيزًا، ودعم الأشخاص في وضعية الهشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، بالإضافة إلى دعم التنمية البشرية للأجيال.

- برنامج مرافقة، الذي يقوده مكتب تنمية التعاون (ODCO)، والذي يقوم بدور كبير في تطوير التعاونية الحديثة التأسيس، من خلال دعم جهودها لتسهيل الولوج إلى الأسواق والسيطرة على النمو. ويستهدف هذا البرنامج، الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 500 تعاونية جديدة كل سنة، مما مكّن من دعم ومواكبة 2000 تعاونية جديدة خلال الفترة 2015 - 2018، وذلك وفق مقاربة النوع، ودعم المشاريع التي توفر المزيد من الفرص للنساء والفتيات في الحياة الاقتصادية من خلال الأنشطة المدرة للدخل.
- برنامج تثمين، لدعم سلاسل الإنتاج وسلاسل الخدمات المحلية، التي تقوده وكالة التنمية الاجتماعية، والذي يهدف إلى تشجيع الفاعلين والجمعيات والتعاونيات، وتطوير مشاريع أنشطتها المدرة للدخل ومناصب الشغل المستقرة. وهي تعمل وفقًا لمقاربة سلاسل الإنتاج، بهدف هيكلة القطاع وبناء نظام بيئي قادر على ضمان التمكين الاقتصادي للنساء، وتحمل تطلعات المرأة وتمثيلها (مثل مشروع هيكلة اتحاد تعاونيات أركان مع الاتحاد الأوروبي).

وتتمثل حصيلة برنامج تثمين، منذ إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية في دجنبر 2019، في:

- 16187 مستفيدا (التعاونيات واتحادات التعاونيات ومجموعات المصالح الاقتصادية والجمعيات المهنية) من بينهم 766 8 امرأة؛
- بلغ مجموع الميزانية 346 مليون درهما، ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية فيها بـ 90 مليون درهم.

برامج دعم الحصول على التمويل

- تم إنشاء صندوق الضمان المركزي «الضمان إليك» «Addaman Ilayki» لتشجيع المقاولة النسائية، من خلال منحهن ما يصل إلى 80 % من القرض البنكي. ومنذ إطلاقه في مارس 2013 حتى نونبر 2019، تمت الموافقة على حوالي 3643 مشروعا، بميزانية تقدر بـ 773 مليون درهم.
- برنامج انطلاقة «INTIlAKA»، وهو برنامج جديد لدعم وتمويل الشركات لمواجهة البطالة لدى الشباب وتشجيعهم على روح المقاولة، والذي يهدف إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية ودعم ظهور طبقة وسطى فلاحية، وتعزيز العمالة لخلق قيمة وزيادة الناتج الداخلي الوطني.

برامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر نظام المقاول الذاتي التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أحد أهدافه الرئيسية، عبر تعزيز روح المقاولة ودعم ريادة الأعمال النسائية. وقد تم، في هذا الإطار، توقيع اتفاقية شراكة بين الدولة وبريد المغرب من جهة، واتفاقية شراكة بين بريد المغرب والمجموعة المهنية لأبناك المغرب، والجمعية المهنية لشركات التمويل لدعم تفعيل هذا النظام، بالإضافة إلى اتفاقية شراكة بين بريد المغرب وسبعة بنوك لتمكينها من تسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني.

إجراءات جديدة لإنعاش التشغيل

خصص **البرنامج التنفيذي لمخطط التشغيل 2019 - 2021**، مجموعة من الأنشطة للنهوض بأوضاع المرأة من خلال العمل على التمكين الاقتصادي عبر برامج التشغيل التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وكذا العمل على تحسين وتجويد ظروف العمل بالمؤسسات الإنتاجية في أفق 2021.

نظام المساعدة الاجتماعية للفئات في وضعية هشة

- **صندوق التكافل العائلي**، الذي صدر قانون بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من مخصصاته المالية في دجنبر 2010 لتعزيز دعم الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وأدخل جيلا جديدا من خدمات الحماية الاجتماعية لفائدة:
  - الأمهات المعوزات المطلقات
  - مستحقي النفقة من الأبناء بعد انحلال ميثاق الزوجية.

كما مكن الإصلاح الأساسي الذي شهده القانون المنظم لعمل الصندوق وفقا لأحكام القانون رقم 17.83 الصادر في 12 مارس 2018، من توسيع وعاء المستفيدين من خدماته، لتشمل:

- الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة
- مستحقو النفقة من الأولاد بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم؛
- مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم؛
- مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم؛
- مستحقو النفقة من الأطفال المكفولين.

- **صندوق دعم التماسك الاجتماعي**، الذي تم إحداثه في عام 2012 كآلية تستجيب لمطالب وتطلعات الفئات الهشة والمعوزة من المواطنين في بلدنا، من ضمنهم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى والأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وكذا جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ويشمل:
- **برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى** كآلية دعم مباشر بغلاف مالي يصل إلى 15 % من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي، حيث يضمن التكفل بأطفالهن المشروط بمتابعة الدراسة أو التكوين المهني لغاية بلوغهم 21 سنة، والذي يصل إلى 350

درهماً شهرياً عن كل طفل وطفلة، دون أن يتجاوز مجموع الدعم 1050 درهماً لكل أسرة. وقد مكن هذا البرنامج، إلى متم سنة 2019، من استفادة 100.000 أرملة حاضنة لأكثر من 176.000 يتيم ويتيمة، بما يعادل 90.000 أسرة مستفيدة. وهوما يشكل استجابة عملية وآلية فعالة للحماية الاجتماعية.

■ **برنامج تيسير**، الذي تم إنشاؤه عام 2008 كأحد برامج التحويلات المالية المشروطة التي تقدم الدعم المالي المباشر للأسر المعوزة لتسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية المقدمة في مجال التمدرس، وللحد من الهدر المدرسي. وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق قفزة نوعية في عدد التلاميذ والتلميذات المستفيدين، والذي انتقل من حوالي 88.000 خلال السنة الدراسية 2008 - 2009 إلى حوالي 734.000 خلال السنة الدراسية 2016 - 2017 وأكثر من 2.087.000 خلال السنة الدراسية 2018 - 2019. كما ارتفع عدد الأسر المستفيدة من حوالي 47.050 خلال السنة الدراسية 2008 - 2009 إلى حوالي 441.000 خلال السنة الدراسية 2016 - 2017، ليصل إلى 1.200.000 أسرة خلال السنة الدراسية 2018 - 2019.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت نهاية سنة 2018 إعطاء دفعة قوية لبرنامج «تيسير»، سواء من خلال توسيع الاستهداف ليشمل أسر تلاميذ وتلميذات السلك الابتدائي بالوسط القروي، وتلاميذ وتلميذات السلك الثانوي التأهيلي بالوسطين القروي والحضري، شريطة توفرهم على بطاقة «راميد» سارية المفعول، أو من حيث المبلغ المخصص الذي بلغ، خلال السنة الدراسية 2018 - 2019، 2.170 مليار درهما ككلفة إجمالية.

■ مبادرة «**مليون محفظة مدرسية**»، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس خلال السنة الدراسية 2008 - 2009، وتعكس الإرادة الملكية الراسخة لتعزيز الأداء المدرسي وترسيخ التعليم الأساسي وأهميته وإلزاميته، وتخفيف أعباء الفئات الأكثر هشاشة. وقد ساهمت هذه المبادرة في الحد من الهدر المدرسي، ومن التفاوتات بين المناطق القروية والحضرية وبين الجنسين، وتسجيل تقدم ملحوظ في تعميم التمدرس بالتعليم الابتدائي. وقد بلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2019 - 2020 ما يقارب 4.463.000 تلميذ وتلميذة، مقابل 4.018.470 تلميذ وتلميذة خلال الموسم الدراسي 2016 - 2017، تمثل نسبة التلميذات المستفيدات 48 % من مجموع المستفيدين.

وقد رصدت لهذا البرنامج، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، اعتمادات مالية كبيرة بلغت 1.47 مليار درهما، منها 250 مليون مخصصة للسنة المالية 2018.

■ **الخدمات الموجهة لفائدة دعم الأشخاص في وضعية إعاقة**، والتي مكنت من تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث وصل عدد الأطفال المستفيدين ما مجموعه 13.221 نهاية سنة 2019، وشكلت الفتيات المستفيدات 37 %. كما مكنت من تشجيع الاندماج المهني والمشاريع المدرة للدخل، إذ دعم الصندوق بين نونبر 2015 ونهاية 2019 أكثر من 1.730 مشروعا بقيمة مالية وصلت 56 مليون درهما، والذي بلغت نسبة المستفيدات منه 31 %.

■ فيما استفاد 39.547 شخص في وضعية إعاقة، ما بين 2015 و2019، من الأجهزة الخاصة ومعدات تقنية أخرى، بميزانية تتجاوز 42 مليون درهما، وبلغت نسبة المستفيدات 37 %.

▪ برامج ومشاريع وطنية مؤقتة تتضمن إجراءات التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

يواصل المغرب دعم خطط النهوض بالتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي لتسريع وتيرة التنمية ودعم المساواة الترابية، من خلال الحد من الفوارق القائمة بين المدن والمناطق القروية من ناحية، وبين القطاع الفلاحي والصناعي من ناحية أخرى.

ومع ذلك، فقد تناولت بعض البرامج والمشاريع الهيكلية، مثل مخطط المغرب الأخضر، ومخطط «أليوتيس» /Halieutis، ومخطط التسريع الصناعي، ورؤية السياحة 2020...، بالإضافة إلى النتائج المتوقعة من حيث تسريع ديناميكية التنمية، وتقليص التفاوتات الاجتماعية والفضائية، قضية التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات عبر تدابير محددة ومؤقتة وليس بطريقة منهجية منظمة. والواقع أن هذه المشاريع، التي تشكل فرصا للتمكين الاقتصادي للنساء، غير مندمجة بشكل جيد، وقد تم التفكير أو التخطيط لهذه المبادرات المخصصة للنساء والفتيات بمنهجية بعدية، خاصة وأن غالبية هذه البرامج والخطط الوطنية سينتهي تفعيلها خلال هذه السنة 2020. وسيكون مربحا إذا تم تعزيز الدعم الاقتصادي للنساء، والأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتتبع والتقييم لوضع البرامج والخطط الوطنية للسنوات المقبلة.

المبادرات	الميزانية	الأثر	الحصيلة
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 مليار درهم/السنة (المرحلة II Ig) 3.6 مليار درهم/ السنة (المرحلة III)	10 مليون مستفيد (رجال ونساء) في 403 جماعة	✔
برنامج محاربة الفقر والهشاشة والتسول	10 مليار درهم	TBD	؟
برنامج تيسير-التحويلات المالية المشروطة	2.1 مليار درهم	تقليص نسبة الهدر المدرسي بـ 60%	✔
🧍 برنامج الدعم المباشر للنساء والفتيات للأرامل	450 مليون سنة 2017	105 ألف مستفيدة	✔
🧍 صندوق الضمان "إليك"	230 مليون درهم	تمويل 780 مقاولة الصغيرة جدا سنة 2018	✔
🧍 صندوق التكافل العائلي	160 مليون درهم سنة 2018	تنفيذ 23685 مقررا بالاستفادة من المخصصات المالية	✔
برنامج مرافقة لمواكبة التعاونيات	20 مليون درهم في السنة	استفادة 2000 تعاونية	؟
مغرب تسويق	غير متاح- N/A	750 تعاونية نسائية	؟
🧍 انفتاح لها	غير متاح- A/N	2724 مستفيد	✘
دلالة الرموز : ✔ : نجاح	✘ : نتيجة مختلطة	🧍 : مبادرات خاصة بالنساء	

3.2. تحليل المشاريع المعدة في إطار برامج التنمية الجهوية

وفقا للقانون التنظيمي المتعلق بالجهات رقم 111.14، يضع مجلس الجهة خلال السنة الأولى من ولايته البرنامج الجهوي للتنمية (PDR)، ويعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه، والذي يجب أن يشمل تشخيصا يسلط الضوء على احتياجات وإمكانات الجهة، وتحديد أولوياتها وتقييم مواردها ونفقاتها المتوقعة المتعلقة بالسنوات الثلاث الأولى، آخذا بعين الاعتبار مقاربة النوع.

وقد تمت ترجمة مبدأ المساواة بين النساء والرجال في هذا القانون التنظيمي من خلال المقتضيات المتعلقة بتطبيق مقاربة النوع في التخطيط المبني على النتائج، وفي تطوير برنامج العمل، وتشخيص الإمكانات والاحتياجات، وفي تحديد الأولويات، ووضع موازنة مستجيبة للنوع، وفي تنفيذ وتقييم برامج التنمية الجهوية.

كما تمت ترجمة هذا المبدأ في إلزام المجالس الترابية بإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور من أجل تشجيع انخراط المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني، كالهيئة الاستشارية المكلفة بقضايا واهتمامات الشباب، والهيئة الاستشارية، التي يجب وضعها بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتنفيذ مبادئ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 2 من المرسوم المتعلق بميثاق اللاتمركز على أن اللاتمركز الإداري لمصالح الدولة هو نظام للتنظيم الإداري «**يعتمد على نقل الاختصاصات والوسائل ورصد الاعتمادات المالية إلى المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، بهدف تمكينهم من تنفيذ المهام الموكلة إليهم وأخذ زمام المبادرة بهدف الفعالية والنجاعة**». وتنص المادة 15 من هذا المرسوم على **تولي المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي «مهمة السهر على تدبير المرافق العمومية الجهوية التابعة للدولة، وتنفيذ السياسات العمومية والإسهام في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية المبرمجة على صعيد الجهة...() والسهر على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية التي تتبناها الدولة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية»**.

تتوفر كل وحدة ترابية على:

- اختصاصات ذاتية؛
- اختصاصات مشتركة مع الدولة؛
- اختصاصات تنقلها إليها الدولة.

	اختصاصات ذاتية	اختصاصات مشتركة مع الدولة
التنمية الاقتصادية	✓	✓
التكوين المهني والمستمر	✓	
التنمية القروية	✓	✓
التنمية الاجتماعية	✓	✓
النقل	✓	
الثقافة	✓	✓
البيئة	✓	✓
التعاون الدولي	✓	

اختصاصات منقولة من الدولة إلى الجهة	
تجهيزات وبنيات تحتية ذات طابع جهوي	الصناعة
الصحة	التجارة
التعليم	الثقافة
الرياضة	الطاقة والماء والبيئة

واستنادا إلى هذه الاعتبارات، يبدو أن الجهة هي الوحدة الترابية المثالية لبناء رؤية تنموية مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الترابي، وإطارا مرجعيا للالتقائية يضمن تنمية مستدامة وتضامنية.

وقد تمكنت إحدى عشر جهة بالمملكة من إعداد برامج التنمية الجهوية، ولكنها لم تأخذ جميعها بمقاربة النوع، سواء في عملية إعداد البرامج أو من حيث دراسة أثر هذه البرامج التنموية على تقليص الفوارق واللامساواة بين الجنسين، إذ لم تستفد إلا جهة الرباط-سلا-القنيطرة من دعم ومواكبة لوضع خطة جهوية للمساواة، في إطار التنزيل الترابي لخطة «إكرام 2» التي وضعتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بدعم من الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى وضع برنامج مدمج لمقاربة النوع خاص بالجهة وإعداد مداخل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التنمية الجهوية.

4.2. نصوص قانونية مدعمة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وممارسات تمييزية معيقة

سجل المغرب إنجازات مهمة على مستوى الإطار المعياري والمؤسساتي والتشريعي المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وحقوق المرأة على وجه الخصوص:

- **الدستور**: يتضمن الدستور حوالي 18 مادة تتعلق بحقوق المرأة، وفي مقدمتها الفصل 19 الذي يكرس مبادئ المساواة، حيث «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب. وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز».
- **مدونة الأسرة**: تكرس مدونة الأسرة المساواة بين الرجل والمرأة وتحدد الحقوق والواجبات للزوجين. وتعترف بتطور العلاقات بين المرأة والرجل داخل الأسرة تحت رعاية الزوجين بتوجيهها كما هو منصوص عليه في المادة 4. وفي إطار تطبيق وتكريس مبدأ اقتسام الممتلكات، قدم المدونة إمكانية توافق الزوجين على تحديد إطار لتدبير واستثمار الممتلكات المكتسبة أثناء قيام الزواجية، في وثيقة منفصلة عن عقد الزواج.
- **النظام العام للوظيفة العمومية**: ينص هذا النظام في مادته الأولى على أن «لكل مغربي الحق في الحصول على قدم المساواة على فرص العمل في القطاع العام...».
- **مدونة الشغل**: تحظر هذه المدونة التمييز على أساس الجنس، كما هو منصوص عليه في المادة 9، وتضمن للمرأة المشتغلة حق الانخراط في الهيئات النقابية والمشاركة في إدارتها، ويعاقب على مخالفته بموجب المادة 12 بغرامة مالية تتراوح من 15000 إلى 30.000 درهما. كما تحظر أي تمييز يتعلق بالأجور بين الجنسين مقابل العمل المتساوي القيمة (المادة 346)، والتحرش الجنسي (المادة 40)، وتمنع تشغيل النساء في الأشغال الخطيرة (المادة 181)، وتضمن حمايتهن أثناء العمل الليلي (المادة 172). كما تمنع مدونة الشغل إنهاء عقد شغل الأجيرة التي تبث حملها أثناء الحمل أو بعد الوضع (المادة 159).
- **القانون التجاري**: يمكن للمرأة المتزوجة ممارسة التجارة دون إذن من زوجها، وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلا.
- **القانون الجنائي**: يجرم هذا القانون التمييز على أساس الجنس بعد تعديل المادة 431-1، ويعاقب عليه في المواد من 431-2 إلى 431-5.
- **القانون رقم 13-83 المعدل للقانون 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري**، الذي ينص على الالتزام باحترام المساواة بين الرجال والنساء ومكافحة الصور النمطية بين الجنسين في وسائل الإعلام ومحتوياتها. ويلزم هذا القانون الجديد مهني الاتصال السمعي والبصري بتعزيز ثقافة المساواة بين النساء والرجال، فضلا عن مكافحة التمييز على أساس الجنس، بما في ذلك القوالب النمطية التي تمس كرامة المرأة.

- **القانون رقم 12-19 المتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين:** يلزم هذا القانون الطرفين بإبرام عقد عمل كتابي بينهما وفق نموذج محدد، وإيداع نسخة منه لدى مفتش الشغل، ويمنع وساطة الأشخاص الذاتيين في تشغيل العاملات والعمال المنزليين بمقابل. كما يعاقب القانون كل شخص عرض العاملة في بيته للعنف اللفظي أو البدني أو للتحرش الجنسي أو الحرمان من الطعام وكل الأوضاع المعيشية اللاإنسانية. ويعاقب بغرامة قدرها 5000 درهم كل مشغل لم يسلم للعامل المنزلي شهادة الشغل، أو لم يتقيد بإلزامية الراحة الأسبوعية، أو كل من امتنع عن منح العاملة المنزلية حقها في استراحة الرضاعة أو امتنع عن منح الحق في العطلة السنوية أو عدم احترام العطل والأعياد المؤدى عنها.
- **القوانين الثلاثة (62.19 و63.19 و64.19) المتعلقة بالأراضي الجماعية** والنص التنفيذي (المرسوم 973-19-2) الذي يعيد لأول مرة حق النساء السلاليات في ملكية هذه الأراضي والمشاركة في تدبيرها.
- **القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي:** يشجع هذا القانون على المقاولة الذاتية ويسمح للمقاولين الذاتيين بالاستفادة من نظام ضريبي خاص ونظام التغطية الاجتماعية.
- **قانون الجنسية:** تقر المادة 10 من هذا القانون، المعدلة في 2007، بحق الأطفال المولودين من أم مغربية وأب أجنبي من اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الأم.
- **القانون رقم 50.05 المتعلق بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية**، الذي صدر بتعديل وتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 24 فبراير 1958، ولا سيما المادة 46، التي تمنح الموظفات الحوامل إجازة أمومة مدتها 14 أسبوعًا بدلاً من 12 أسبوعًا.
- **القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية (LOF)**، الذي يضفي، في مادتيه 39 و48، الطابع المؤسساتي على التزام جميع القطاعات الوزارية بالأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وإعداد تقارير الوزارات من خلال الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.
- **المنشور رقم 07/2017 لرئيس الحكومة حول إطلاق عمليات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي المبنية على الأداء** في إطار إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، الذي يحدد طرق عمليات الإعداد وهيئات القيادة.
- **المرسوم رقم 585-17-2 المؤرخ 23 نوفمبر 2017 المتعلق بدراسة الأثر المصاحبة لبعض مشاريع القوانين**، والذي يفرض اعتماد دراسة الأثر قبل اعتماد مشاريع القوانين. وعلى الرغم من أن هذا المرسوم لا يلزم بتضمين مقاربة النوع الاجتماعي لدراسة الأثر، إلا أنها تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأثر الاجتماعي، الذي يتضمن المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك، لا تزال بعض الصعوبات تعتري تنفيذ بعض النصوص القانونية، على سبيل المثال:

مدونة الأسرة:

- تضمن الحصول على الممتلكات المكتسبة خلال فترة قيام الزوجية، شريطة توقيع الزوجة وثيقة منفصلة عن عقد الزواج. إلا أن الممارسة أظهرت أن 0.35 % فقط من عقود الزواج مصحوبة بعقد خاص؛
- صعوبة حصول المطلقات على النفقة بسبب الجهل بالإجراءات المتبعة في حالة رفض الزوج تأدية النفقة أو بسبب بطء معالجة الملفات (دراسة الرضى، وزارة العدل، 2012).

مدونة الشغل:

- رغم كون مدونة الشغل تمنع، حسب مقتضيات المادة 346، كل تمييز في الأجر بين الجنسين، إذا تساوت قيمة الشغل الذي يؤديانه. فإن التفاوتات في الأجور لا زالت قائمة؛
- صعوبة تنفيذ الأحكام القانونية التي تحظر التمييز، حيث تحظر المادة 9 جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما تنص المادة 12 على دفع غرامات للمخالفين، وضمان الحماية الاجتماعية للموظفين. كما تضمن المادة 24 حماية العمال المنزليين، وتحسّن ظروف العمل (الحد الأدنى للأجور، إجازة، ضمان اجتماعي...)، بالإضافة إلى حظر تشغيل الأطفال دون سن 18 سنة.

نظام الوظيفة العمومية:

- نظام المعاشات المدنية ومعاشات التقاعد (القانون 011.71) لا يخول للأرملة الحصول على المعاش إلا إذا تم عقد الزواج قبل سنتين على الأقل من وفاة الزوج، أو إذا انبثق من هذا الزواج أطفال؛
- لا يستفيد ذوي الحقوق والزوج من مستحقات تقاعد الزوجة في حالة وفاتها كما هو الشأن للزوج عند وفاته.

قانون الجنسية:

- عدم المساواة في منح الجنسية المغربية بين المغربي المتزوج بأجنبية والمغربية المتزوجة من أجنبي، حيث يمكن للزوجة الأجنبية من مغربي من الحصول على الجنسية عند الزواج، في حين أن هذا الحق غير معترف به للزوج الأجنبي من زواجه بمغربية. هذا القانون ما زال قيد المراجعة.

إلى جانب حالة ربات البيوت اللواتي لا يشملهن أي قانون ينظم وضعهن، خاصة في ما يتعلق بتقييم الأعمال المنزلية لربات البيوت.

5.2 التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أولوية محددة في الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»

إن اعتماد الحكومة المغربية للخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثانية «إكرام 2» 2017 - 2021، التي خصصت محورها الأول لـ «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا» والذي يهدف إلى عكس الاتجاه السلبي لمعدل مشاركة النساء في سوق العمل، مؤشر على أولوية تعزيز رأس المال البشري النسائي والرفع من مساهمة النساء في النمو الاقتصادي للبلاد والتنمية المستدامة.

وينص هذا المحور الأول على تعزيز تكافؤ فرص ولوج المرأة إلى العمل اللائق وتنمية الفرص المهنية، من خلال وضع إطار خاص بالتمكين الاقتصادي يولي اهتماما خاصا للمقاولة النسائية، وتحسين ظروف عمل النساء العاملات في القطاع الأولي، وبالتالي الأخذ باحتياجات ومصالح وحقوق المزارعات والصيادين وعمال الغابات والعاملين في الصناعات الاستخراجية المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح النساء ضحايا العنف.

ومن بين عوامل نجاح تعزيز فرص العمل والتمكين المتقدم للنساء، والشباب حاملي الشهادات والخريجين الشباب، تنفيذ تدابير جديدة تتعلق بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية والنهوض بالمساواة داخل الأسر. وسيتم دعم هذا المحور بمختلف الجهود الرامية إلى تعزيز القيادة النسائية، بما فيها دعم مشاركة النساء في المجال السياسي وتقلد مناصب القرار والمسؤولية. كما وضعت الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1» التمكين الاقتصادي ضمن أولوياتها، حيث كرست محورها السادس لـ «التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء»، والذي استهدف تسريع الجهود المبذولة للقضاء على تأنيث الفقر، ودعم إجراءات تطوير المشاريع، وإنشاء شبكات لتطوير الأنشطة المدرة للدخل، اعتمادا على مهارات النساء والمؤهلات البشرية والطبيعية للجهات والأقاليم والجماعات، مع ضمان دمج هذه العناصر في إطار خطط التنمية المحلية والجهوية.

6.2. المبادرات المدعمة من الشركاء التقنيين والماليين في المغرب في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

تعمل عدة منظمات دولية في مجال تمكين النساء والفتيات في المغرب، حيث توجه تدخلاتها وفق مركز اهتمامها وأهدافها أو أهداف شركائها، وتقدم المساعدة والخدمات للنساء، ولا سيما النساء والفتيات اللائي يعانين من أوضاع هشة.

- **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID):** تدرج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قضايا النوع الاجتماعي في مختلف مبادراتها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإدماج الشباب، وفي المبادرات الخاصة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما من خلال التكوين المهني للشابات، ودعم المجتمع المدني في قضايا العنف ضد النساء أو وضع مؤشرات تجسد الاختلالات القائمة بين الجنسين، والتطوير المهني للمعلمات، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء والفتيات في بعض الجهات.
- **التعاون البلجيكي**، سواء كان ثنائيا مباشرا أو مفوضا أو غير مباشر، فإنه يقوم بهيكلة جميع المشاريع التي تدخل ضمن مجال عمله حول الفلاحة، والمياه والصرف الصحي، وتقوية القدرات، والهجرة ويتعرض لقضية النوع بشكل عرضاني.
- **التعاون الألماني:** نفذت وكالة «GIZ» برنامجا لتحسين ظروف دمج النساء في الحياة الاقتصادية وفي سوق الشغل، ولا سيما من خلال تغيير العقليات والصور النمطية للنساء والفتيات في الحياة العملية، ودعم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتشغيل المراعية للنوع، ودعم تحليلات سلاسل القيمة المراعية للنوع، لا سيما في المناطق القروية، بالإضافة إلى دعم الجامعات من أجل وضع برامج إرشادية للنساء والفتيات ذوات المؤهلات العالية. كما يتم معالجة قضية النوع الاجتماعي بطريقة عرضانية في مشاريع الإدماج الاقتصادي، مثل تشجيع تشغيل الشباب في المناطق القروية، وتعزيز الوظائف الخضراء للشباب في المناطق القروية، وتمكين النساء في المغرب العربي.
- **منظومة الأمم المتحدة:** من خلال خطة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2017 - 2021، التي تهدف من خلال إجراءاته إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والإدماج الاقتصادي والحد من عدم المساواة والهشاشة، ومعالجة قضية النوع الاجتماعي بشكل نوعي: التنمية المندمجة والمستدامة، والإدماج الاقتصادي، والحد من عدم المساواة والهشاشة... وغيرها.
- **برنامج دعم الاتحاد الأوروبي «مساواة»** للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، فهو أداة لتنفيذ أولويات خطة العمل للمساواة بين الجنسين 2016 - 2020 (GAP II) بالمغرب من خلال المحاور التي تتماشى مع أهداف البرنامج من جهة، ومع محاور خطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021 من جهة ثانية، والتي يمكن إجمالها في:
  - السلامة البدنية والنفسية للفتيات والنساء؛

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمكين الاقتصادي للنساء؛
- الحقوق المدنية والسياسية -صوت ومشاركة النساء.

كما يواكب المغرب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي لها صلة بهذا المجال.

7.2. مبادرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

يعتبر تعزيز دور المجتمع المدني وسيلة أخرى فعالة لدعم تمكين النساء. فإلى جانب الدعم المالي والمؤسساتي الذي تقدمه الحكومة للمشاريع الجمعوية في مختلف المجالات، ولا سيما المجالات المتعلقة بقضية المرأة، يقر الدستور المغربي الدور الأساسي الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، ويؤكد على حقها في تقديم الملتمسات والمشاركة في إعداد السياسات العمومية، والتي مكنت الجمعيات التي تدافع عن الحقوق الأساسية للمرأة على وجه الخصوص، من تقديم رؤيتها كقوة اقتراحية لتعزيز حقوق النساء عند صياغة القوانين، ودعم البرامج،مما يساهم في تكريس حقوق المرأة على أرض الواقع.

كما تقوم مشاريع جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة بدور مهم في المساهمة في مكافحة العجز الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه الأشخاص في وضعية هشة، ولا سيما النساء اللواتي يعانين الهشاشة كالأرامل والمطلقات والنساء في وضعية إعاقة والشابات اللاتي يبحثن عن عمل، وذلك من خلال:

- **الأنشطة المدرة للدخل** كأداة فعالة للمساعدة على دمج الفئات المحرومة في الدورة الاقتصادية وتحسين ظروفهم المعيشية.
- **التعاونيات النسائية** كمقاولات صغيرة تتكيف مع مواردها المحدودة، فهي تساعد على توفير فرص الشغل للنساء والفتيات واندماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من القطاعات الإنتاجية. وقد ارتفع عدد التعاونيات النسائية على الصعيد الوطني: من 259 تعاونية فقط سنة 2014 إلى 1815 في سنة 2015، وإلى 2280 سنة 2016 و2.923 سنة 2018 و4.524 سنة 2019. ويمثل معدل التعاونيات النسائية في المغرب 17 % من إجمالي التعاونيات، ما يعادل 27262 تعاونية تضم 563.776 عضوا، 35 % منهم من النساء. وتشمل هذه التعاونيات المتعاونات الموجودات في مناطق مختلفة من المملكة، واللواتي يقمن بأنشطتهن في مختلف المجالات، مثل المواشي أو الدواجن، والتربية، والأركان، والأغذية، والخياطة، والنسيج، وإنتاج الكسكس، ومستحضرات التجميل، ومحو الأمية والتعليم والتكوين والفن.

تطور عدد التعاونيات النسائية

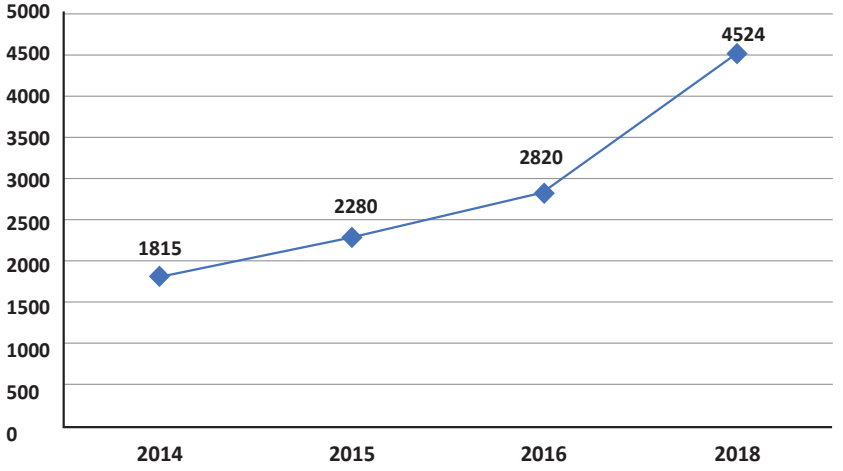

المصدر: مكتب تنمية التعاون، مارس 2020

من جهة أخرى تعمل الجمعيات، سواء كانت منظمة في إطار شبكات أو تعمل بشكل فردي، على تنفيذ مشاريع مدعمة في أغلب الأحيان من قبل السلطات العمومية، ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة دعمت منذ 2012، 178 جمعية تعمل في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات لإنجاز مشاريع، أو من قبل الجهات المانحة في إطار البرامج المنظمة (كالاتحاد الأوروبي من خلال دعم الفاعلين غير الحكوميين (ANE) في إطار دعم خطة إكرام الأولى أو برنامج «مشاركة مواطنة»...).

8.2. الاستنتاجات الرئيسية للتجارب الدولية

من أجل فهم أفضل للممارسات والتدخلات المتبعة عبر العالم، فقد تم الاستئناس بتجارب عالمية متعددة في هذا المجال وذلك بهدف التعرف على أفضل الممارسات في ما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق الشغل.

ومن التجارب الناجحة في تحسين المشاركة الاقتصادية للنساء والفتيات التي تمت دراستها، هناك تجربة دول تركيا ومصر وتونس ونيكاراغوا وكولومبيا والشيلي والفلبين ورواندا وكينيا وإندونيسيا وبنغلاديش والهند.

ترتكز مجهودات هذه الدول فيما يخص التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على 5 دعامات للتدخل:

- **التطورات التشريعية** لتقليص أوجه عدم المساواة في النصوص القانونية وتمكين النساء من الولوج لحقوقهن (ضمان الولوج المتساوي للنساء والفتيات والرجال لملكية العقار، فمثلا، في رواندا، تم منع زواج القاصرين، وفي الهند صدر قانون حظر زواج الأطفال سنة 2006)؛
- **الحوافز بأنواعها المختلفة**، المالية والجبائية، أو من خلال وضع أنظمة الكوطا (مثل الإعانات المحددة للنساء والفتيات لشراء المعدات الزراعية كما في الفلبين)؛
- **التكنولوجيات** عبر استخدام الأدوات الرقمية للتغلب على القيود المادية والبيئية (مثل Harrasmap ضد التحرش الجنسي في مصر أو Himmat تطبيق التنديد بالعنف ضد المرأة في الهند)؛
- **التجهيزات والمعدات**، من خلال الاستثمار في البنية التحتية أو في النظم الإدارية لدعم المرأة (الإدماج المهني، والمقاولة... إلخ)، كتجربة التكوين المكثف لفائدة النساء في وضعية هشاشة لإدماجهن في قطاع السياحة المعتمد في إندونيسيا)؛
- **تغيير التمثلات والتصورات**، عبر تنظيم حملات تحسيسية على المدى القصير والطويل لتغيير العقليات ومواكبة وضع هذه التدابير (مثلا: تحسيس الشباب بالمساواة بين الجنسين من أجل مكافحة العنف ضد المرأة في إندونيسيا).

هناك عدة عوامل مشتركة بين جميع الاستراتيجيات الوطنية لتلك الدول للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات تتمثل في كونها:

- **أولوية وطنية: تم** وضع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في صلب رهانات التنمية والتطور الاقتصادي للبلدان التي شملتها الدراسة؛
- **الدعم السياسي القوي:** استفادت استراتيجيات التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات من الدعم السياسي القوي.
- **آليات تنفيذ ناجعة**، من خلال حشد وتعبئة مختلف الأطراف المعنية في الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتتبع بالاعتماد على تنسيق مركزي ضمن هيئة محدثة مخصصة لهذا الشأن؛
- **تدابير خاصة للأجيال المستقبلية**، تمكن من معالجة إشكاليات عدم تأهيل النساء والفتيات؛
- **تدابير مختلفة حسب الوسط**، مع إيلاء الأهمية لمشاكل النساء والفتيات في الوسط القروي؛
- **توفر المعطيات والبيانات حول النساء والفتيات**، ووضع مؤشرات لتتبع تنفيذ خطط العمل.

لمواجهة هذه الوضعية, فإن البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 يشكل أولوية وطنية تتظافر حولها جهود جميع الفاعلين المعنيين للانخراط وفق مقاربة مستدامة

3. المحاور ذات الأولوية للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

يشكل البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، باعتباره أحد التزامات البرنامج الحكومي 2017 - 2021، ثمرة جهود ترصيد المكتسبات المحققة، في إطار التراكم، من تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام1» 2012 - 2016، التي أفردت مجالها السادس لـ «التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء»، ومجالها الثامن لـ «تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل»، بما يساهم في ضمان المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات. وأحد مكتسبات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»ضمن محورها الأول المتعلق بـ «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا»، وفق مؤشرات تتوخى في أفق 2030:

- تقليص التفاوت بين النساء والرجال في نسبة المشاركة في سوق الشغل بـ 5 نقاط؛
- تقليص الفجوة في الأجور بين النساء والرجال بنسبة 2 %؛
- زيادة عدد الهيئات المنخرطة في التزام بلوغ مساواة حقيقية بين النساء والرجال في تدبير الموارد البشرية، سواء قطاعات حكومية أو مؤسسات وشركات عمومية أو مجالس ترابية أو أحزاب سياسية، أو نقابات....؛
- زيادة عدد الهيئات الملتزمة بتجويد ولوج النساء للفضاءات العمومية وتسهيل حركيتهن (أنشطة تحسيسية، أو بنيات تحتية، أو النقل، أو الإنارة، أو توفر السلامة والأمن...)
- زيادة عدد النساء اللواتي يتوفرن على عمل لائق بنسبة 10 % مقارنة مع معطيات 2017؛
- تقليص نسبة النساء الأميات في المناطق القروية بنسبة 5 نقاط مقارنة بنسبة 2017؛
- تطور نسبة النساء القرويات النشيطات في قطاعات الفلاحة والغابات والصيد البحري والمتوفرات على الحماية الاجتماعية بـ 25 نقطة مقارنة بوضعية 2017؛
- زيادة عدد النساء اللواتي تمكن من اجتياز المرحلة الانتقالية من الشغل غير المنظم إلى شغل لائق في قطاع مهيكل ومنظم إلى 35000 امرأة، خصوصا عبر آلية المقاول الذاتي.

كما يشكل هذا البرنامج ثمرة مسلسل التشاور مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، والذي شمل الرؤية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، ومحاوره وأهدافه الاستراتيجية والإجرائية، وكذا دعاماته الأساسية، والمسؤولين عن تنفيذه، بالإضافة لآلية التمويل والتقييم والحكامة.

1.3.الرؤية الاستراتيجية

ينطلق البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 من رؤية استراتيجية تؤطرها مضامين الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021، التي تضع «تقوية فرص النساء وتمكينهن اقتصاديا» على قائمة محاورها الأولوية، باعتبار التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات للنساء والفتيات ، سيما بالوسط القروي، من المداخل الأساسية لتحقيق التنمية وضمان استدامتها، وفق المقاربة الالتقائية التي تعتمد التدبير المبني على النتائج كآلية للمساهمة في تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وتتمثل رؤية البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 في اعتبار «**التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ركيزة من ركائز النموذج التنموي الجديد لبلادنا**».

2.3. الالتزامات الأساسية

يسعى البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، الذي أعدته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، إلى تحقيق خمسة التزامات أساسية، تتمثل في:

- دمج الإجراءات المعالجة للإشكاليات التي قد تشوب العلاقة بين الأجيال الحالية والمقبلة؛
- تخويل النساء والفتيات وسائل لتمكينهن اقتصاديا؛
- مواصلة الإصلاحات التشريعية لترسيخ المساواة المهنية والمساهمة في تغيير العقليات؛
- اتخاذ تدابير استعجالية وفورية لتسريع إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات العمومية ومخططات التنمية الجهوية والمحلية؛
- استخدام التكنولوجيا لتجاوز الحواجز وتذليل العقبات المادية والثقافية التي تواجه النساء والفتيات.

3.3. المحاور الاستراتيجية

يسعى البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات إلى ضمان تأثير وجود النساء في سوق العمل على الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، وفق مقاربة عرضانية بين قطاعية تستجيب لاحتياجات النساء في مختلف الوضعيات. وتحقيقا لهذه الغاية، تأتي أهمية تعزيز الآليات القائمة لدمج النوع الاجتماعي من قبل الوزارات المعنية (وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ووزارة الشغل والاندماج المهني، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ووزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي...)، مع أخذه في الاعتبار المشاريع والتدابير الموجهة للأشخاص والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، سيما بالوسط القروي. وتنطبق هذه الأحكام على حالات النساء الأرامل، والمطلقات ربات الأسر، والنساء ضحايا العنف، والنساء في وضعية إعاقة، والمهاجرات، واللاجئات، والنساء المسنات بدون معيل، والنساء والفتيات في وضعية هشاشة.

ويعالج البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030، الموضوعات الرئيسية التي أبرزها التشخيص، والتي تتجلى في ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية كأولويات محددة لبرنامج عمله، وهي:

المحور الأول: الولوج إلى الفرص الاقتصادية

لتحقيق المساواة في مكان الشغل، من الضروري خلق المزيد من فرص العمل اللائق، مما يتطلب بذل جهود أكبر لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، في إطار المسعى المشترك لمختلف الفاعلين، والتي تهم بشكل أساسي:

1. **الولوج إلى الشغل، عبر محاربة التمييز في التوظيف، وتخفيف عبء مسؤوليات الأسرة على النساء، وتسهيل اندماجهن المهني بعد الولادة، سواء عبر العمل بدوام جزئي أو العمل عن بعد وغيرها، وإبراز المزيد من النماذج النسائية؛**
2. **ريادة الأعمال، عبر توفير الفرص للنساء والفتيات وتعزيز ولوجهن إلى المقاولة، وتحسين فرص وصولهن إلى وسائل الإنتاج (الأراضي، والمعدات، والتمويل... وغيرها)؛**
3. **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للقضاء على الهشاشة والإقصاء، عن طريق تعزيز التعاونيات وتشجيع إنشاء سلاسل القيمة.**

المحور الثاني: التعليم والتكوين

يهدف المحور الثاني المتعلق بـ «التعليم والتكوين» إلى مكافحة الهدر المدرسي، سيما لدى الفتيات بالوسط القروي، والحد من الأمية، وزيادة خريجات التكوين المهني، بالإضافة إلى توعية المجتمع بدور ومحورية وجود النساء والفتيات في جميع أسلاك التعليم.

ويستند هذا المحور إلى الحق في التعليم، خاصة الولوج إلى التعليم الجيد والمندمج، الذي يسهم في تمكين الفتيات والنساء، وتقليص الفجوة بين الجنسين التي لا تزال قائمة في التعليم الثانوي والعالي، وتعزيز التعلم مدى الحياة، من خلال استثمار التقنيات الحديثة في التعلم، والتي من شأنها أن تعيد هيكلة سوق الشغل وتخلق فرص عمل، لاسيما للنساء.

المحور الثالث: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها

يهدف هذا المحور إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة بعض أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة، سواء في المناطق الحضرية أو القروية، مع إيلاء الأولوية لمحاربة العنف في أماكن العمل وبعض وسائل النقل.

4.3. الأهداف الاستراتيجية

بناء على الالتزامات الخمسة الأساسية السابق ذكرها، يستهدف البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات تحقيق **ثلاثة أهداف استراتيجية بحلول عام 2030**:

1. تحقيق **30 بالمائة من معدل الشغل لدى النساء** مقابل 19 % هذه السنة (2020) لبلوغ نصف معدل الشغل لدى الذكور على الأقل؛
2. **مضاعفة نسبة خريجات التعليم المهني** لتعادل نسبة الخريجين الذكور اليوم 8 % مقابل 4 % اليوم؛
3. **تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وحماية حقوقهن وتعزيزها**.

5.3. دعامات التدخل

تم تحديد **خمس دعامات** لتنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، والتي يمكن إجمالها في:

الدعامة الأولى: المراجعة التشريعية والمؤسساتية، من خلال:

- مراجعة بعض القوانين التي قد تعوق الاستقلال الاقتصادي للمرأة؛
- إحداث آليات مؤسساتية لإنفاذ هذه القوانين والحقوق المكتسبة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

الدعامة الثانية: الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي، من خلال:

- اعتماد تدابير التمييز الإيجابي لتعزيز ولوج النساء للفرص الاقتصادية (الضرائب، والمساعدات المالية، والكوطا)؛
- دمج بعد النوع الاجتماعي في جميع السياسات والاستراتيجيات العامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي للمجالس الترابية؛

الدعامة الثالثة: اعتماد الرقمنة، من خلال:

- خلق بيئة مواتية لظهور حلول رقمية لصالح النساء، خاصة بالوسط القروي؛
- الاستثمار المباشر في حلول رقمية أو من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل السياسة الاجتماعية).

الدعامة الرابعة: التجهيز، من خلال:

- وضع بنيات تحتية أو أجهزة إدارية لتسهيل ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية (مثلا السياسة الاجتماعية).

الدعامة الخامسة: تغيير التمثلات والصور النمطية، عبر:

- رفع الوعي المجتمعي، بما فيه النساء، لتغيير العقليات والصور النمطية.

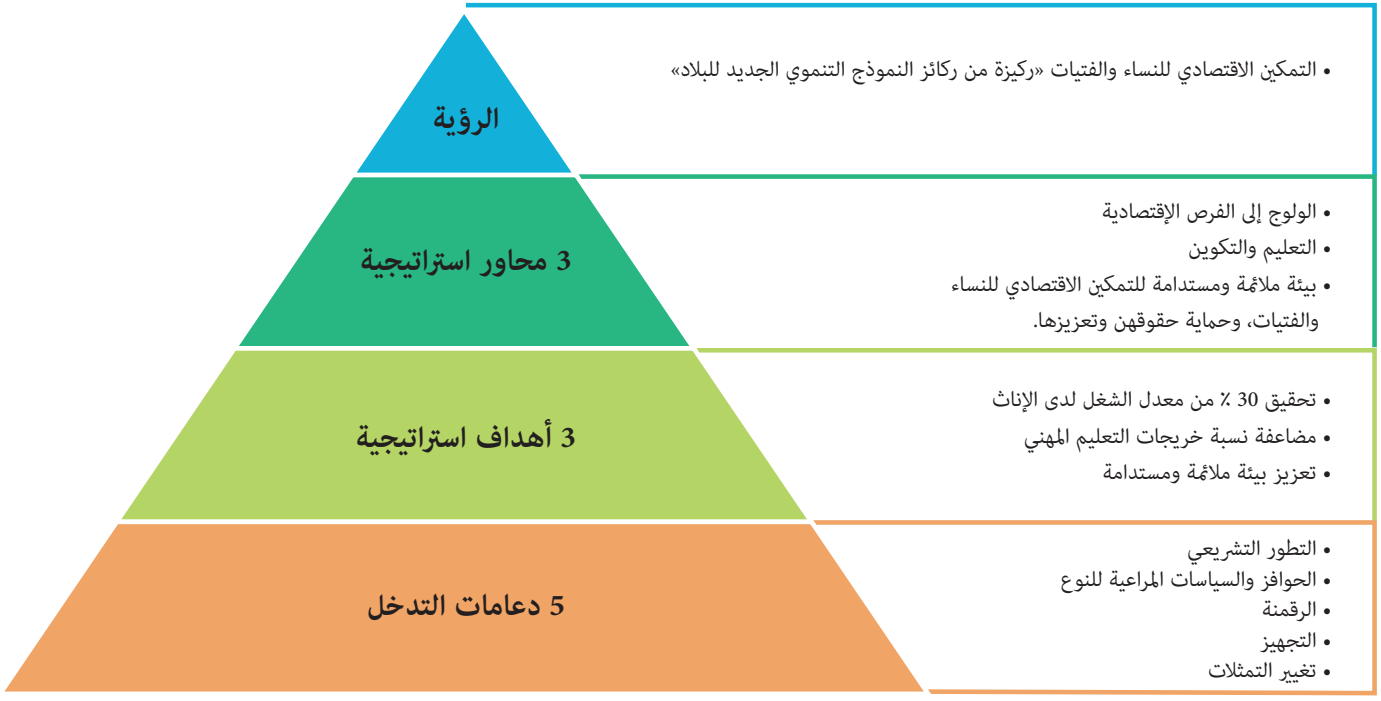
الرؤية
• التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات «ركيزة من ركائز النموذج التنموي الجديد للبلاد»
3 محاور استراتيجية
• الولوج إلى الفرص الإقتصادية
• التعليم والتكوين
• بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وحماية حقوقهن وتعزيزها.
3 أهداف استراتيجية
• تحقيق 30 ٪ من معدل الشغل لدى الإناث
• مضاعفة نسبة خريجات التعليم المهني
• تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة
5 دعامات التدخل
• التطور التشريعي
• الحوافز والسياسات المراعية للنوع
• الرقمنة
• التجهيز
• تغيير التمثلات

6.3 لمحة عن أهم التدابير الواجب اتخاذها في إطار هذا البرنامج

▪ بعض التدابير ذات الطابع الرقمي

لقد تم تحديد الرقمنة كأداة تحفيزية للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، بالنظر إلى ارتفاع معدل انتشار الهواتف المحمولة والذكية في المغرب، حيث تبلغ نسبة تجهيز النساء والفتيات بالهواتف الذكية 71,8 % سنة 2018.

كما تم تحديد عدة مبادرات رقمية يمكن أن تساعد النساء في الولوج بشكل أفضل إلى الفرص الاقتصادية والأسواق (بالنسبة للنساء والفتيات المقاولات)، بالإضافة إلى التكوين المهني. كما يمكن استخدام الرقمنة لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في وسائل النقل وفي الأماكن العامة.

- فمن خلال استخدام الأدوات الرقمية، سيتمكن البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات من معالجة المواضيع الرئيسية الثلاثة:

الولوج إلى الفرص الاقتصادية، عبر:

- اعتماد نظام ضريبي تفضيلي لتشجيع نشر الحلول التكنولوجية التي تعزز توظيف النساء.

التعليم والتكوين، عبر:

- تمويل منصات التعلم الإلكتروني التي تستهدف النساء والفتيات ذوات المستوى التعليمي المنخفض، في إطار شراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بالتنسيق مع المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، مع عرض تفضيلي للمرأة القروية، سيما في مجال التقنيات الزراعية الحديثة؛
- دمج وحدات التكوين الرقمي في الدعم المقدم للتعاونيات لتقليل الفجوة الرقمية؛
- إنشاء منصة رقمية للتوجيه العلمي لفائدة تلميذات المدارس الثانوية، من أجل تشجيعهن بعد حصولهن على البكالوريا على الانخراط في مهن المستقبل (STEM: العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)؛

بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، **عبر:**

- ضمان التتبع والتقييم المنتظم لتنفيذ القانون 103.13؛
- إعداد تطبيق يسمح بإبلاغ الشرطة بالاعتداءات التي تتعرض لها النساء والفتيات في الأماكن العامة؛
- إطلاق قناة على شبكة التواصل الاجتماعي لإخبار النساء والفتيات بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة التعرض للمضايقة أو التحرش.

▪ بعض التدابير ذات الطابع الاجتماعي

لمواجهة التحديات الرئيسية التي تحول دون ولوج النساء لفرص العمل وتحسين معادلة العمل، تم تحديد السياسات الاجتماعية كأدوات لتخفيف العبء الاجتماعي على النساء والفتيات وتحسين فرص حصولهن على العمل والتعليم. ومن بين هذه التدابير تقديم المساعدة لرعاية المسنين أو الأشخاص في وضعية إعاقة، والإعفاء الضريبي من تكاليف المساعدة المنزلية، استنادا على المعايير الدولية.

في محور الولوج إلى الفرص الاقتصادية:

- توجيه دفع التعويضات العائلية وتسديد مبالغ التأمين الصحي للأمهات (مقابل الرجال كما هو معمول به اليوم) بغض النظر عن الحالة العائلية؛
- الإعفاء الضريبي من تكاليف المساعدة المنزلية، على غرار الفائدة على القروض العقارية.

في محور التعليم والتكوين:

- توجيه نقل دعم «تيسير» للتحويلات المالية المشروطة إلى «الأمهات»؛
- اعتماد نظام ضريبي يشجع الاستثمار في مؤسسات التعليم قبل المدرسي، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الطفولة الصغرى.

في محور بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات :

- إدراج خدمات رعاية الأشخاص المعالين في المنزل في مصنف المبالغ المستردة؛
- توسيع وعاء نظام الحماية الاجتماعية للمقاول الذاتي لتشجيع النساء على الانتقال من النشاط غير المهيكل إلى النشاط المهيكل.

▪ بعض تدابير التمييز الإيجابي

اعتمدت عدة بلدان تدابير إيجابية لتسريع المساواة وإبراز النساء الملهمات، والتي تمثل أداة ضرورية لتصحيح عدم المساواة، وفق محاور البرنامج المعتمدة:

في محور الولوج إلى الفرص الاقتصادية-الشغل:

- وضع آلية خاصة بإدماج النساء في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC، وفق أهداف إدماج خاصة بالنساء والفتيات ؛
- اعتماد نظام جبائي تفضيلي لتشجيع إبراز الحلول التكنولوجية المشجعة على تشغيل النساء؛
- وضع كوطا لتمثيلية النساء في مراكز القرار النقابي، على المستوى المركزي ومستوى المكاتب ومكاتب مندوبي الموظفين.

في محور التعليم والتكوين:

- تنظيم أيام توجيهية بأسلاك التعليم الإعدادي والثانوي لتشجيع الفتيات لولوج شعب التكوين المهني التي تعتبر حكرا على الذكور (الميكانيك، والكهرباء... وغيرها)؛
- تحديد «كوطا» لعدد النساء الأجيرات دون مؤهلات للاستفادة من برامج «التصديق على مكتسبات التجربة المهنية» (القانون 60.17) وإدراج وحدات محو الأمية الوظيفية؛
- تحديد حصص وأهداف تكوين النساء والفتيات لمؤسسات التكوين المهني (مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وغيرها).

في محور الولوج الى الفرص الاقتصادية-المقاولة:

- وضع كوطا لتمثيل المرأة في المجالس الإدارية للشركات العمومية والخاصة؛
- الإلزام بتمثيلية المرأة في لجان منح الأراضي الجماعية؛
- تخصيص دعم مالي خاص لوصول المرأة القروية إلى وسائل الإنتاج الفلاحي؛
- تحديد حصص للنساء والفتيات المقاولات لولوج الصفقات العمومية؛
- إعطاء الأولوية للتعاونيات النسائية للحصول على التمويل العمومي.

▪ تدابير عرضانية :

▪ تنظيم دورات تكوينية حول «القيادة النسائية» لفائدة نساء من مختلف التخصصات (رئيسات تعاونيات، رئيسات مقاولات، ممثلات عن نقابات وغيرهن)؛

▪ وضع كوطا لتمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي على المستوى المركزي والمحلي؛ إنشاء علامة خاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات كوسيلة لتشجيع القطاع الخاص على الاندماج في برنامج التمكين الاقتصادي.

ترميز التمكين الاقتصادي للمقاولات الخاصة ...

شبكة تقييم التوافق مع الترميز للتمكين الإقتصادي للنساء، لقياس تمثيلية النساء على عدة مستويات

- حملة الأسهم والتدبير
- نسبة المشغلين
- المونين/والموزعين
- المساواة في الأجر
- الأعمال الإجتماعية

نظام للتنقيط يتيح الولوج للصفقات العمومية وتحفيزات لتقسيم أفضل

الحق في عقد الصفقات مع الدولة **60%**

تحفيزات ضريبية للمقاولات التي تصل إلى 80% من سلم التنقيط **80%**

لا يوجد قانون يشترط على المقاولات الامتثال للمعايير باستثناء السوق

... تشجيعها على التأثير في موضوعات برنامج التمكين الاقتصادي للنساء

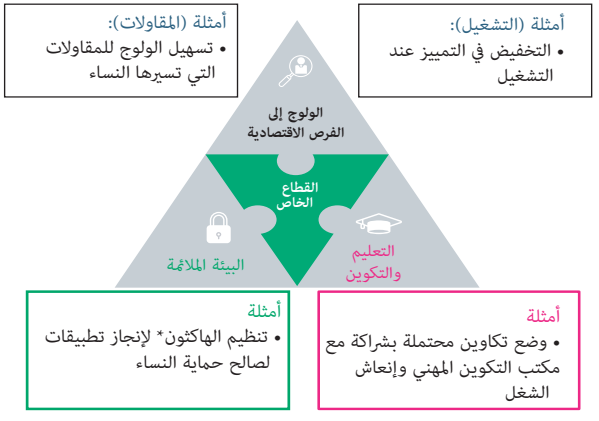

* الهاكاثون (بالإنجليزية: Hackathon) هو حدث يجتمع فيه مبرمجو الكمبيوتر وغيرهم لتطوير مشاريع برمجية (على سبيل المثال: تطبيقات للتسويق الإلكتروني، مشاريع لتمكين النساء، تطبيقات للتبليغ عن العنف ضد النساء)

▪ تدابير خاصة بمقاربة النوع

يعتبر تعميم مقاربة النوع **أمرا ضروريا** لتحسين مشاركة النساء في الاقتصاد، وذلك لسببين رئيسيين:

- **الفعالية**، إذ تمكن مقاربة النوع الاجتماعي من تحسين ملموس في وضعية النساء على أرض الواقع؛
- **العرضانية**، التي تجعل مقاربة النوع جزء لا يتجزأ من منظومة المؤسسات العمومية، سيما التي تشغل عددا أكبر من النساء، كقطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة.

الادماج العرضاني لمقاربة النوع الاجتماعي ← أولوية في القطاعات التي تشغل أكثر النساء		
القطاع	نسبة التأنيث	الحجم في تشغيل النساء
الفلاحة	**% 34**	**% 59**
الصناعة	**% 22**	**% 11**
السياحة	**% 21**	**غ/م**
← الادماج العرضاني لمقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجية العمومية للتشغيل بصفة عامة		

▪ تدابير خاصة بالنساء والفتيات في المجال القروي

تتميز وضعية النساء والفتيات في الوسط القروي بالهشاشة، حيث أن نسبة الأمية في صفوفهن تفوق 61 %، ومن أصل 10 فتيات، واحدة فقط تتمكن من الذهاب إلى الثانوي. كما أن 65 % من العمالة غير مدفوعة الأجر توجد بالوسط القروي، بالإضافة إلى أن نسبة التغطية الاجتماعية تشكل أقل من 1 %، يفرض وضع تدابير خاصة بهذه الفئة من النساء والفتيات.

ويتبنى البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات مقاربة إدماجية لتحسين ظروف النساء والفتيات بالوسط القروي.

في مجال التكوين والإدماج المهني:

- إعـداد مصوغـات تكويـن ذات طابـع مهنـي لفائـدة النسـاء والفتيـات القرويـات مـع التركيـز عـلى محـو الأميـة والتدريـب عـلى اسـتعمال الأدوات الرقميـة الحديثـة؛
- دعم التعاونيات النسائية وإعطائها الأولوية في الحصول على التمويل والدعم؛
- استعمال التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى الأسواق.

في مجال الإدماج المالي:

- تنويع أدوات وآليات التمويل (مثل Mobile money)؛
- تنويع مصادر الضمانات الائتمانية والتقييم (مثلا قروض الشرف)؛
- التعليم المالي لفائدة النساء والفتيات.

في مجال التشبيك:

- هيكلة النسيج الجمعوي المحلي (نموذج التجربة الهندية Help Group Inde).

▪ تغيير التمثلات والتصورات: مقاربة عرضانية لمختلف مكونات المجتمع

يتطلب تغيير التمثلات ومكافحة الصور النمطية التي قد تعوق التمكين الشامل للنساء والفتيات للنساء والفتيات مزيد من تعزيز الجهود الوطنية المقدرة من أجل رفع مستوى وعي المجتمع المغربي بشأن قضايا تمكين النساء. وتتعلق مرامي هذه التدابير بالمرأة، والأسرة، وأرباب العمل والمجتمع بشكل عام.

تغيير التصورات - مقاربة عرضانية على مختلف مكونات المجتمع

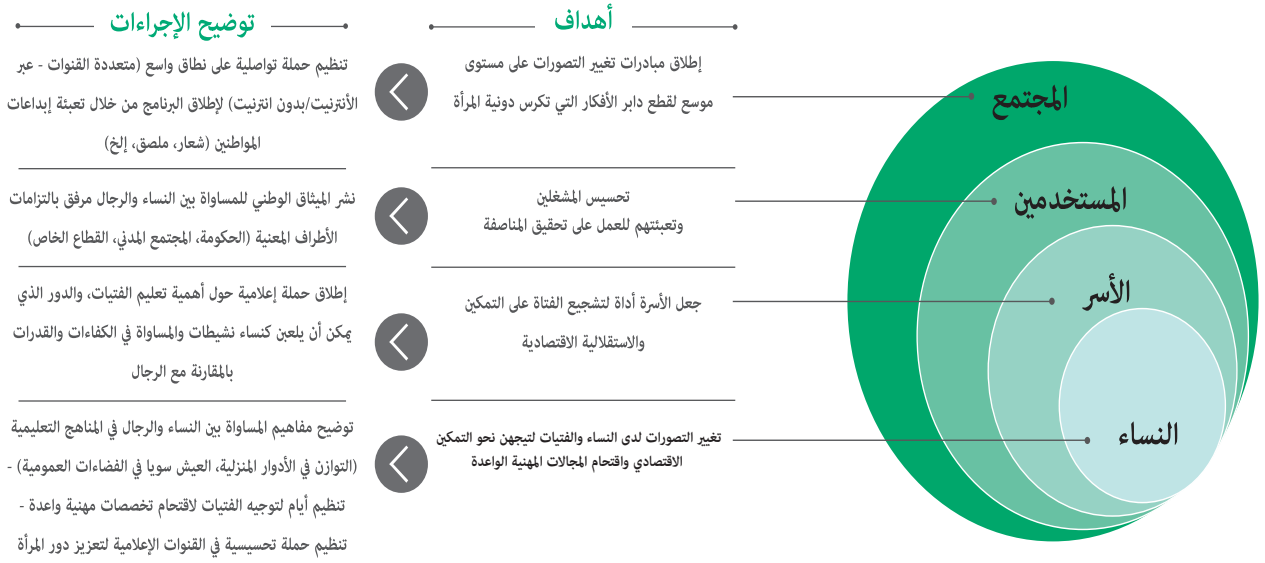

7.3. آليات التنفيذ

يتطلب تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وجود نظام متماسك قادر على ضمان حسن إدارة الأنشطة التي يتعين القيام بها، وتوفير الوسائل الضرورية، خاصة التمويل، وتتبع وتقييم مؤشرات رصد تحقيق الأنشطة، وتعبئة مختلف الأطراف المعنية.

شركاء البرنامج

يعتمد تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على التقائية جهود مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع العام والقطاع الخاص، وفق التزامات محددة لكل شريك، والتي يمكن إجمالها في:

القطاعات الحكومية

- جعل تحقيق أهداف هذا البرنامج ضمن أولويات العمل الحكومي؛
- دعم الإصلاحات التشريعية اللازمة لتنفيذ تدابير البرنامج؛
- تسريع الإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات العمومية.

المقاولات والمؤسسات العمومية

- ضمان فعالية آلية التنسيق والتكفل التي أنشأها قانون 103.13 ومرسوم تطبيقه؛
- تعميم نظام الكوطا على مختلف المستويات: التكوين المهني، والشغل... وغيرها.

المجالس الترابية

- ضمان مراعاة بعد النوع في صياغة ومراجعة وثائق التخطيط الاستراتيجي، ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والمحلية، وفي التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- جعل انخراط النساء والفتيات ضمن أولويات المشاريع والبرامج المحلية.

القطاع الخاص والشركاء التقنيون والماليون

- ضمان احترام التمييز الإيجابي في تمثيلية النساء داخل المقاولات؛
- تسهيل فرص عمل النساء من خلال تقديم خدمات القرب، كتوفير النقل وإرساء دور الحضانة بمقر العمل وغيرها؛
- ضمان المساواة في الأجور للرجال والنساء؛
- حشد وتعبئة التمويل والخبرات المطلوبة.

جمعيات المجتمع المدني

- تنظيم حملات لرفع الوعي بالأدوار المحورية للنساء والفتيات في المجتمع ونشر المعرفة بحقوق النساء.

الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

- إثراء وضعية المشاركة الاقتصادية للنساء والفتيات من خلال الدراسات والبحوث، وإجراء تحليلات مستقبلية واقتراح سيناريوهات لضمان استقلال أفضل للنساء؛
- تبني رؤية وأهداف هذا البرنامج في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث.

الشركاء الاجتماعيون

- العمل على تحقيق المناصفة بمختلف الهيئات التابعة لهم؛
- الدفاع عن حق الأجيرات وتكوين قوة اقتراحية لتحسين وضعهن.

الإعلام

- القيام بحملات سمعية بصرية لمكافحة التمييز؛
- لا تسامح مع العنف والتعامل التمييزي ضد النساء والفتيات.

آلية تمويل البرنامج

إن تصميم آلية التمويل يجب أن يجيب على 3 أسئلة:

- أي وسيلة تمويل؟
- أي مصادر التمويل؟
- كيفية ملاءمتها مع الأجهزة الأخرى الموجودة؟

ويجب أن تسمح آلية التمويل التي سيتم وضعها بجمع كل الموارد المالية، وذلك لأسباب مختلفة:

- هناك آليات تم تجريبها في المغرب، كصندوق دعم التماسك الاجتماعي، وصندوق تمويل الطرق وصندوق الضمان المركزي «الضمان إليك» «Addaman Ilayki» لتشجيع المقاولة النسائية...؛
- آليات تمويلية أخرى تم اعتمادها من قبل دول أخرى لإعطاء دفعة للتمكين الاقتصادي للنساء، مثل تونس وتركيا؛
- أداة تمويل واحدة تضمن الانسجام، وتقطع مع تقسيم وتشتت المبادرات الاجتماعية؛
- آلية تمويل دائمة تضمن رؤية وتتبع أفضل، الشيء الذي يعتبر أساسيا في أي استراتيجية على المدى الطويل.

ويعتمد تمويل البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على آلية وطنية لالتقائية كل الموارد المالية المتاحة، بما يضمن الاتساق والانسجام والاستدامة، والتي تمتح من مصادر تتنوع بين:

- اعتمادات من الميزانية العامة للدولة؛
- التمويل المشترك؛
- تبرعات المانحين؛
- قروض المانحين؛
- غيرها.

	نوع الإجراءات	نماذج الإجراءات	دور الدولة
مخصصات الميزانية	محفزات	المساعدات المباشرة للأسر	• التمويل • التنفيذ
منح المانحين	التطورات التشريعية	• التطورات التشريعية • مواكبة في الإدماج مقاربة النوع	• التنفيذ (مع الدعم التقني للممولين)
قروض المانحين	التجهيزات والتكنلوجيا	• القروض الصغرى • تمويل التعاونيات/المقالات	• تدبير القروض • التنفيذ (بشراكة مع الممولين وأحيانا القطاع الخاص)
التمويل المشترك	إجراءات التمكين الإقتصادي للنساء والفتيات المنفذة معا	• معدات التجهيز • التكوين المهني	• التمويل • التنفيذ

ومـن المتوقـع أن تبلـغ تكلفـة برنامـج التمكـين الاقتصـادي للنسـاء والفتيـات حـوالي 15 مليـار درهـم عـلى مـدى 10 سـنوات، والتـي تتـوزع وفقـا للدعامـات الخمـس عـلى النحـو التـالي:

التكلفة التقديرية للبرنامج خلال 2020-2030
بمليون درهم

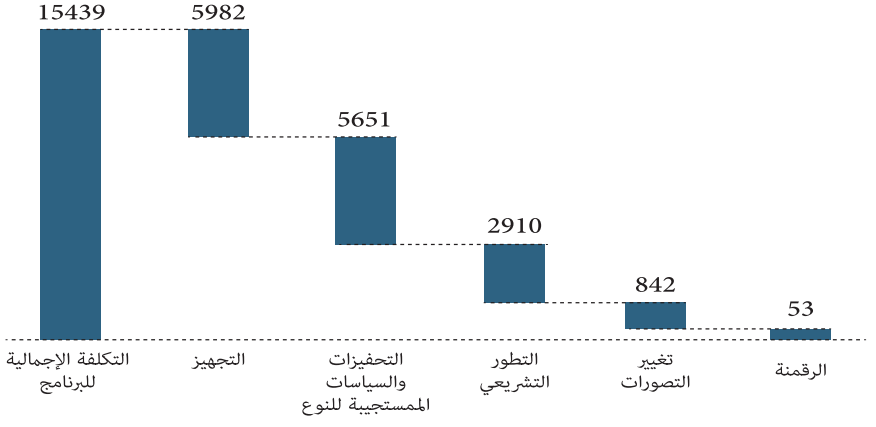

وبالنظـر إلى كـون هـذا البرنامـج يشـكل إطـارا لالتقائيـة البرامـج والسياسـات القطاعيـة، فـإن عـددا مهـما مـن إجراءاتـه تنـدرج في إطـار الميزانيـات الخاصـة للقطاعـات الحكوميـة، وجـزء آخـر يمكـن تمويلـه عـبر الـشراكات الممكنـة مـع المؤسسـات الوطنيـة والمجالـس الترابيـة في إطـار تنفيـذ برامجهـا وخططهـا المجاليـة، وعـبر التمويـلات الخارجيـة التـي يمكـن تعبئتهـا لـدى المؤسسـات الدوليـة إلى جانـب الدعـم التقنـي.

ويعتمد البرنامج على **10 تدابير رئيسية**:

		التكلفة التقديرية بمليون درهم
التجهيز	تجهيز 50 % من المجالس القروية بالنقل المدرسي (مقابل 13 % اليوم)	1535
	تسريع وتيرة بناء الداخليات (دور الطالبة) لفائدة الفتيات	1310
	اعتماد نظام ضريبي يشجع الاستثمار في مؤسسات التعليم قبل المدرسي، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال الصغار	904
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	إقامة شراكات ثلاثية الأطراف لتنظيم دورات تكوينية مهنية قصيرة المدى (6 أشهر) لدمج النساء ذات المستوى التعليمي المنخفض	649
	إدراج خدمات رعاية الأشخاص المعالين في المنزل في مصنف المبالغ المستردة	3157
	الإعفاء الضريبي من تكاليف المساعدة المنزلية	880
التطورات التشريعية	إنشاء مكاتب استقبال داخل المجالس الترابية لإخبار ومصاحبة النساء للولوج إلى الأراضي الجماعية	1744
التجهيز	دعم الجمعيات النسائية المحلية في تنظيم أعمالها وتعزيز دورها التآزري في المجتمع (على غرار selfs help groups، ومنح القروض، والمساعدة في حالة حدوث مشاكل أسرية...)	889
	إنشاء صندوق ضمان مخصص للنساء والفتيات المقاولات (التشغيل الذاتي، رئيسات المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا... إلخ)	731
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	توسيع وعاء الحماية الاجتماعية ليشمل المقاول الذاتي من أجل تشجيع النساء على الانتقال من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل	798

سيتم تنفيذ البرنامج عبر 4 مراحل في أفق 2030 لتصحيح الوضع الحالي وترسيخ التغيير على المدى الطويل.

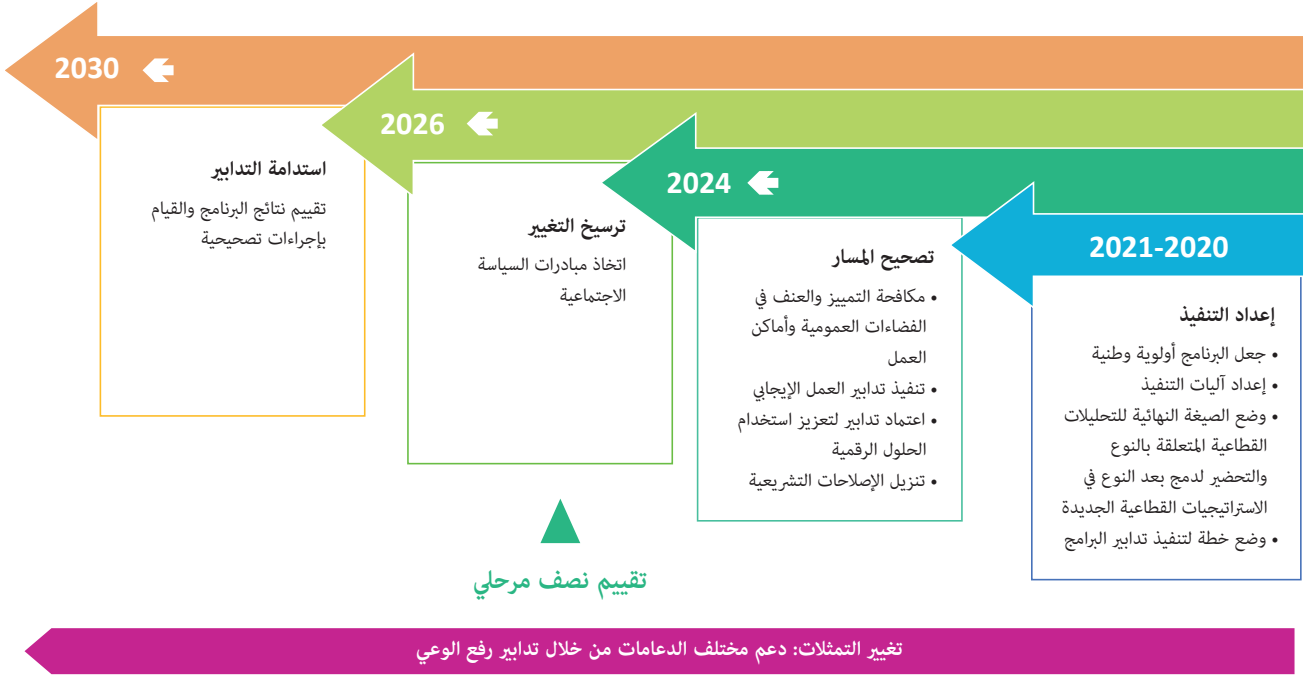

حكامة البرنامج

يستند نظام حكامة البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على نظام حكامة الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2»، الذي أثبت فاعليته الواقعية، وله أربعة أهداف رئيسية:

التعبئة:

- تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين؛
- إنشاء منتدى مناقشة للجهات الفاعلة في البرنامج.

التوجيه:

- تحديد التوجهات الاستراتيجية؛
- إجراء الموازنة بين الأوراش والمشاريع.

التنفيذ:

- تنظيم المشاريع والفرق العاملة؛
- تنفيذ تدابير البرنامج.

التنسيق والتتبع:

- تنسيق ودعم تحقيق مختلف المشاريع المندرجة؛
- مركزة مؤشرات الأداء الرئيسية للبرنامج ولكل دعامة؛
- تتبع تطور مؤشرات أداء البرنامج.

هناك أربعة مستويات لتنزيل البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات:

المستوى السياسي:

- يضمن الدعم السياسي القوي؛
- يعزز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات كأولوية وطنية؛
- ينسق الالتزامات الحكومية.

المستوى الاستراتيجي:

- يسهر على تنفيذ تدابير البرنامج والانخراط الجماعي في البرنامج؛
- يتواصل حول البرنامج مع المسؤولين المنتخبين والرأي العام؛
- تعبئة مختلف الشركاء المعنيين حول رهانات التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

المستوى التنفيذي:

- يسهر على تنسيق إجراءات البرنامج مع مختلف الأطراف المعنية؛
- ينزل تدابير البرنامج وطنيا وجهويا؛

المستوى الترابي:

- يسهر على ضمان التقائية البرنامج مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية على المستوى الترابي؛
- يسهر على تنزيل تدابير البرنامج ذات البعد الجهوي في علاقته مع مخططات التنمية الجهوية.

تبعا لقرارات اللجنة الوزارية للمساواة، في اجتماعها الخامس والمنعقد برئاسة السيد رئيس الحكومة يوم 14 يوليوز 2020، تستند حكامة البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على الآليات التالية:

حكامة برنامج «مغرب التمكين»

لجنة قيادة	• وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة • وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة • وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي • وزارة الشغل والإدماج المهني
تتبع تنفيذ برنامج "مغرب التمكين"	• مهمة مسندة إلى وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية
لجنة مشتركة بهدف تتبع وتحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات	• وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة • المندوبية السامية للتخطيط

دعم سياسي قوي وتميز في التنفيذ من أجل إنجاح البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030

يتقاطع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء، كما تم تحديده، مع الموضوعات الرئيسية المختلفة للنموذج التنموي الجديد (المسألة الاجتماعية، والدينامية الاقتصادية، واحترام الحقوق والحريات الفردية...). ويتطلب نجاحه دعما سياسيا قويا يعكس تميزا في تنفيذه.

فمن جهة، يعتبر الدعم السياسي القوي شرطا أساسيا لتنفيذ برنامج بهذا الحجم. ومن ناحية أخرى، يجب أن تسهر هيئة خاصة لها بنيات على الصعيدين المركزي والإقليمي على التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين، والانخراط الجماعي في البرنامج.

الإكراهات الرئيسية الواجب أخذها بعين الاعتبار لنجاح البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

الإكراهات العملية :

- التأخر في تنفيذ التدابير، التي تستند على إصلاحات قانونية تتطلب تغييرا عميقا في العقليات؛
- صعوبة إشراك بعض الشركاء، لا سيما في ما يخص التدابير الإيجابية (كالحوافز الضريبية وكوطا لولوج الصفقات العمومية...).

الإكراهات المالية:

- عدم القدرة على تعبئة الميزانية الكافية في الوقت المناسب لضمان تنفيذ التدابير، لذلك يتعين وضع استراتيجية لتعبئة تلك الميزانية وتحديد الشركاء بشكل مستمر.

الإكراهات المؤسساتية:

- إدماج بعد النوع هو الضامن لاستدامة التدابير، حيث يرتبط نجاح هذا البرنامج ارتباطا وثيقا بالتطور الشامل لمؤسسات الدولة.

4. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030

1.4 تقديم

تمت بلورة «**البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030**» بناء على رؤية شمولية وانطلاقا من تحليل مفصل للمعيقات، مما يمكن من تحقيق التقائية برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، ويوضح الأولويات والمسؤوليات، ويضمن التنسيق بين جميع القطاعات الحكومية. ولقد تم إعداد هذا البرنامج وفق مقاربة تشاركية واعتمادا على منهجية دقيقة شملت تحليل الوثائق والمعطيات المتوفرة ودراسة تشخيصية متعمقة، وكذا دراسة مجموعة من التجارب الدولية وهو ما تمخض عنه معطيات دقيقة بخصوص المعيقات التي تحول دون تمكين النساء في المغرب، مما مكن من وضع مخطط تنفيذي عبر مصفوفة للإجراءات والمتدخلين ومؤشرات التتبع بالإضافة إلى مقترح آلية التمويل

ترجمة للرؤية والأهداف الاستراتيجية المحددة، يشكل هذا البرنامج الوطني الإطار العملي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، ويحدد بشكل خاص:

- إجراءات التدخل من قبل جميع الأطراف المعنية؛
- مؤشرات الأثر المنشود، وفقا للمحاور الاستراتيجية المحددة؛
- الجدول الزمني للتنفيذ وبرمجة الميزانية.

كما يقترح إجراءات عملية تسمح بالعمل الفوري لمعالجة الحالات الطارئة، مع التدخل في المدى المتوسط والبعيد لتصحيح الاتجاه المنخفض للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات واستدامة النتائج.

2.4 تدابير للاستجابة للتداعيات السلبية لجائحة كوفيد19- خاصة لدى النساء والفتيات في وضعية صعبة

ألقت جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بآثارها على اقتصاديات العالم وأرغمت الحكومات على اتخاذ تدابير احترازية لمكافحته وعلى إعلان حالات طوارئ صحية....والمغرب شأنه شأن باقي دول العالم انتهج نفس الأسلوب واعتمدت الحكومة المغربية مجموعة من الاجراءات تتجه نحو رفع الجائحة وحماية المواطنين والمواطنات من تداعياتها خاصة الفئات الاجتماعية في أوضاع صعبة وبالأخص النساء في القطاع غير المهيكل حيث تغيب التغطية

الاجتماعية والتأمينات الصحية والضمانات التي يوفرها القانون من انخراط في صناديق الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.....، واستدامة العمل بكل مستحقاته.

تفعيل «**البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030**» سيساهم بكل تأكيد في المجهود الوطني للحد من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا خاصة لدى النساء والفتيات في وضعية صعبة. فبالإضافة إلى الإجراءات الهيكلية المتضمنة في البرنامج والتي نتوق من خلالها **تحسين مؤشرات مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية ببلادنا**، هناك مجموعة من التدابير ذات الطابع الاستعجالي سواء على مستوى التواصل والمواكبة أو التدخل المباشر لدى الفئات المستهدفة، والتي من شأنها حماية حقوق الفتيات والنساء والنهوض بأوضاعهن وتحسين مستوى عيشهن خلال هذا السياق الخاص.

فبناءً على التشخيص الذي تم إجراؤه واستلهامًا من أفضل الممارسات التي تم تحليلها، تم تحديد الأهداف الإجرائية لكل محور استراتيجي في مواءمة تامة مع **أهداف وغايات التنمية المستدامة**، ولا سيما الأهداف التالية:

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء للنساء والفتيات ؛
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي والمطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

برنـامج «مغرب الـتمكين»

آليات التنفيذ

الدعم السياسي القوي
(أولوية وطنية)
المؤشرات
الشركاء
التمويل
الحكامة

خمس دعامات

التطورات التشريعية
والمؤسساتية
الحوافز والسياسات المراعية
للنوع الاجتماعي
الرقمنة
التجهيزات
تغيير التمثلات والتصورات

ثلاثة أهداف استراتيجية
بحلول عام 2030

تحقيق 30 ٪ من معدل
الشغل لدى النساء
مضاعفة نسبة خريجات
التعليم المهني، لتصل إلى 8 ٪
تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة
للتمكين الاقتصادي للنساء

ثلاثة محاور استراتيجية

الولوج إلى الفرص
الاقتصادية
التعليم والتكوين
بيئة ملائمة ومستدامة
للتمكين الاقتصادي للنساء
والفتيات، وحماية حقوقهن
وتحسينها

رؤية 2030

التمكين الاقتصادي للنساء
والفتيات
"ركيزة من ركائز النموذج
التنموي الجديد"

3.4 ترجمة المحاور الاستراتيجية للبرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات إلى أهداف إجرائية

تم تقسيم المحاور الاستراتيجية الثلاثة المستهدفة للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات إلى أهداف إجرائية وإجراءات رئيسية على النحو التالي:

- ثلاثة أهداف استراتيجية؛
- ثلاثة محاور استراتيجية؛
  - خمس دعامات؛
  - تسعة أهداف إجرائية؛
  - مائة وخمسون إجراء رئيسيا.

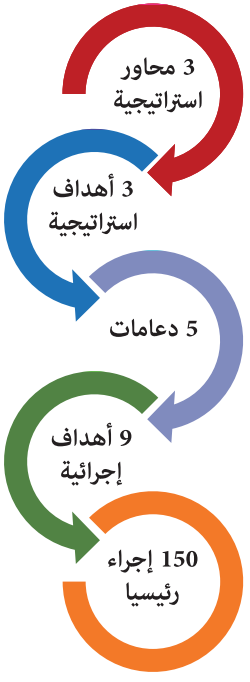

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية

من أجل تحقيق المساواة في أماكن الشغل، من المهم توفير المزيد من فرص العمل اللائق، مما يتطلب بذل جهد جماعي أكبر من قبل مختلف الفاعلين لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالنهوض بـ:

- **الولـوج إلى الشـغل**، مـن خـلال مكافحـة التمييـز في العمـل عـلى وجـه الخصـوص، وتخفيـف عـبء المسـؤوليات الأسريـة عـن المـرأة، وتيسـير الإدمـاج المهنـي للنسـاء والفتيـات بعـد الـولادة (العمـل بـدوام جـزئي، والعمـل عـن بُعـد....)، وتشـجيع ظهـور المزيـد مـن النـماذج النسـائية؛
- **المقاولـة وريـادة الأعـمال**، مـن خـلال تزويـد صاحبـات المشاريع/المشـتغلات لحسـابهن الخـاص بفـرص لممارسـة أنشـطتهن وتحسـين فـرص وصولهـن إلى وسـائل الإنتـاج (الأراضي والمعـدات والتمويـل)...؛
- **الاقتصاد الاجتماعي**، من خلال تعزيز التعاونيات، وتشجيع إنشاء سلاسل القيمة.

ومـن خـلال دراسـة التجـارب الدوليـة الناجحـة في مجـال تحسـين المشـاركة الاقتصاديـة للمـرأة في مـا يتعلـق أولا بالسياسـات الاجتماعيـة عـلى مسـتوى دول البرازيـل ورواندا والمكسـيك والشـيلي، والثـاني يتعلـق بالجانـب الرقمـي عـلى مسـتوى دول الهنـد وكينيـا، أفـرزت المعطيـات أنـه في البرازيـل يمكـن أن يكـون لاعتـماد برنامـج متكامـل للحـد مـن اللامسـاواة، ومكافحـة الهـدر المـدرسي، والفقـر والفـوارق الاجتماعيـة تأثـير إيجـابي عـلى الدخـل.

أما بالنسبة لرواندا والمكسيك والشيلي، فإن برامج الحصول على ملكية الأراضي والرعاية الصحية هي التي أثرت على تشغيل النساء في هذه البلدان.

أمـا في مـا يتعلـق بالوسـائل الرقميـة، اعتمـدت الهنـد «Loop Mobile» كسـوق يسـمح للمشـغلين الشـباب بتجميـع المنتجـات وتقديـم أسـعار المبيعـات في الوقـت المحـدد والبيـع عـن بُعـد، والـذي كان لـه تأثـير كبـير عـلى النسـاء، اللـواتي يشـكلن 90 % مـن أعضـاء هـذا البرنامـج، ويوجـدن في أكـثر مـن 15000 قريـة، إذ تمـت زيـادة 50 % عـلى مسـتوى الدخـل الزراعـي.

واعتمـدت كينيـا التطبيـق الرقمـي «M-PPesa»، كخدمـة متنقلـة تتيـح الوصـول إلى الخدمـات الماليـة دون الحاجـة إلى السـفر، مـما يقلـل مـن تكلفـة العمليـات التجاريـة. وقـد مكـن هـذا التطبيـق مـن:

- وصول 80 % من النساء إلى «mobile money»؛

- انتشال 194.000 أسرة (2 % من السكان) من دائرة الفقر؛
- تمكين 185 ألف امرأة مزارعة من التحول إلى التجارة؛

وهكذا، وانطلاقا من التشخيص الذي أجري، واستلهاما من أفضل الممارسات التي تم تحليلها، فإن الأهداف العملية المحددة لهذا المحور تتحدد في:

- الهدف 1: تقوية فرص عمل النساء؛
- الهدف 2: تشجيع المقاولة النسائية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهيكلة التشغيل الذاتي لدى النساء؛
- الهدف 3: ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات والمساواة في الولوج لمراكز القرار الاقتصادي.

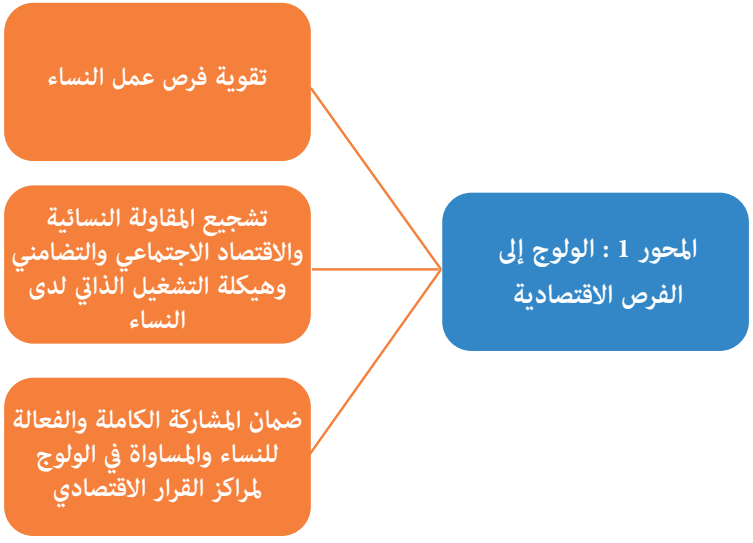

ويتم تنزيل هذه الأهداف العملية عبر التدابير التالية:

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الهدف 1.1 تقوية فرص عمل النساء				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.1.1. مراجعة بعض التشريعات التي قد تحد من وصول المرأة إلى الشغل والفرص الاقتصادية	2022 - 2025	وزارة الشغل والإدماج المهني	عدد الإصلاحات المعتمدة
	2.1.1 زيادة عدد مفتشي الشغل وتوسيع صلاحياتهم لتنفيذ ضوابط تهدف إلى الحد من التمييز وتأنيث هيئة التفتيش وتوسيع التفتيش ليشمل العاملات المنزليات	2020 - 2024	وزارة الشغل والإدماج المهني	زيادة بنسبة 50 % عن العدد الحالي
	3.1.1 إحداث شبابيك للاستقبال بمفتشيات الشغل للنساء والفتيات الأجيرات للتعرف على مقتضيات قانون الشغل والإجراءات الواجب اتباعها للوصول إلى الحقوق التي يكفلها (على سبيل المثال: الحماية الاجتماعية)	2020 - 2022	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	زيادة بنسبة 50 % عن العدد الحالي
	4.1.1 توسيع الاستفادة من برنامج "تأهيل" لغير حاملي الشواهد، وخصوصا للنساء	2020 - 2021	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	إدماج هذه الفئة
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.1.1 إدماج مقاربة النوع في جميع البرامج والمخططات التي توفر فرص عمل (الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والصناعة الرياضية...)	2020 - 2030	رئاسة الحكومة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	عدد البرامج والخطط المدمجة للنوع الاجتماعي
	6.1.1 منح إعفاء ضريبي للمقاولات التي توفر العمل اللائق وتحقيق التكافؤ والمساواة في العمل	2020 - 2022	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	5 % من المقاولات المصنفة ابتداء من 2024 ثم 10 % ابتداء من 2026 وتخفيض 10 % من الضريبة على الشركات
	7.1.1 إعفاء ضريبي للمقاولات التي تشغل النساء في وضعية إعاقة	2020 - 2022	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	2 % من المقاولات المصنفة ابتداء من 2024 ثم 5 % ابتداء من 2026 وتخفيض 15 % من الضريبة على الشركات
	8.1.1 إعفاء ضريبي من تكاليف المساعدة الأسرية للأسر التي تستخدم المساعدة المنزلية (% من تخفيض النفقات المتكبدة من ضريبة الدخل) مثل الفائدة على الرهن العقاري	2020 - 2022	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	التصريح بـ 20 % من العاملين المنزليين بحلول 2030

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	9.1.1 إدراج خدمات الرعاية للأشخاص المعالين داخل الأسرة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية	2024 - 2020	وزارة الداخلية القطاع الخاص المجالس الجهوية	عدد العاملين الاجتماعيين المعينين
الرقمنة	10.1.1 اعتماد نظام ضريبي تفضيلي لتشجيع نشر المنصات الإلكترونية (السوق) من أجل تعزيز تشغيل النساء، خاصة في المناطق القروية	2023 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	اعتماد نظام ضريبي
التجهيز	11.1.1 إدراج تدابير مواتية لتشغيل النساء في دفتر التحملات الخاص بتطوير وإدارة المناطق الصناعية مثل الحضانة، والنقل الآمن.... إلخ	2023 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	دفتر تحملات محدد ومعتمد
	12.1.1 إنشاء نظام مخصص لإدماج المرأة في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مع أهداف إدماج محددة للنساء، لا سيما في المناطق القروية	2022 - 2020	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات القطاع الخاص	نسبة الإناث المدمجات مقارنة بالذكور خلال السنة
	13.1.1 دعم الحركية الجغرافية للشباب من خلال التكوين وإعادة التكوين بما يستجيب لاحتياجات الجهات	ابتداء من 2020	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	عدد المبادرات
	14.1.1 تسهيل الوصول إلى الملك العمومي للمستثمرين الراغبين في بناء مساكن للعاملات الشابات لتشجيع النساء على الانتقال جغرافيا	ابتداء من 2020	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية أملاك الدولة القطاع الخاص	الطاقة الاستيعابية أو عدد الأماكن داخل المساكن
	15.1.1 إنشاء وحدات متنقلة للتوجيه والتواصل بشأن عروض العمل والتكوين، خاصة في المناطق القروية	2030 - 2020	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	عدد الوحدات المنشأة
	16.1.1 توضيح المفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (الأعمال المنزلية والشغل وما إلى ذلك) في المقررات المدرسية والدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في التنمية الاقتصادية الوطنية	2023	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	عدد المقررات المدرسية المستخدمة المتضمنة لمفاهيم المساواة بين الجنسين
تغيير التمثلات	17.1.1 التواصل بشأن المقررات القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم لصالح النساء اللواتي عانين من التمييز في العمل	ابتداء 2020	وزارة العدل	الانجاز عدد الأحكام التي تم نشرها من طرف محكمة النقض والبطائق التحليلية الخاصة بها
	18.1.1. تنظيم أيام تواصلية مع المحامين حول الدفوعات الممكن إثارتها أمام المحكمة حول قضايا التمييز ضد النساء	ابتداء 2020	وزارة العدل	عدد المحامين المستفيدين من الأيام التواصلية
	19.1.1. تنظيم أيام توعوية للنساء والفتيات العاملات حول حقوقهن	ابتداء 2020	وزارة العدل	عدد المحامين النساء المستفيدات من الأيام التوعوية
	220.1.1. تنظيم لقاءات توعوية للعاملات المنزليات في وسائل الإعلام لإبلاغهن بالمستجدات القانونية	2025 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة جمعيات المجتمع المدني	عدد النساء المكونات

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الهدف 2.1: تشجيع المقاولة النسائية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهيكلة التشغيل الذاتي لدى النساء				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.2.1 وضع كوطا للنساء والفتيات المقاولات لولوج الصفقات العمومية	2020 - 2022	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	نسبة المقاولات النسائية في الصفقات العمومية
	2.2.1 وضع مكاتب أو شبابيك لاستقبال النساء داخل الجماعات الترابية لدعم النساء في جهودهن للوصول إلى أراضي الجموع	2020 - 2022	الجماعات الترابية وزارة الداخلية	نسبة مساحة الأراضي الفلاحية المملوكة للنساء
	3.2.1 تخصيص دعم للنساء والفتيات القرويات للتمكن من الحصول على وسائل الإنتاج الفلاحي	2020 - 2030	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وكالة التنمية الاجتماعية مكتب تنمية التعاون	عدد المنح الممنوحة
	4.2.1 تضمين مقاييس تطور المقاولة النسائية بالمغرب في عملية البرمجة والتطوير لخطط التنمية الجهوية للمجالس الترابية ووضع بنود ميزانية مخصصة للمقاولة التي تديرها النساء في ميزانية هذه المجالس، بالإضافة إلى لجنة متخصصة	2020 - 2021	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الجماعات الترابية وزارة الداخلية	عدد البرامج التي أخذت بعين الاعتبار هذا الإجراء
	5.2.1 دمج المقاولات النسائية في الجمعيات المهنية القائمة	2020 - 2022	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب	نسبة تمثيلية المقاولات النسائية في الجمعيات المهنية الموجودة
	6.2.1 الاندماج داخل اللجنة الوطنية لبيئة الأعمال، وتعزيز وتطوير روح المقاولة النسائية داخل اللجان الجهوية لبيئة الأعمال	2020 - 2021	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الجماعات الترابية وزارة الداخلية وزارة الطاقة والمعادن والبيئة الجماعات الترابية	عدد التدابير لتعزيز وتطوير المقاولة النسائية المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية والجهوية لبيئة الأعمال
	7.2.1 دعم مبادرات تهدف إلى تقوية حضور المرأة المغربية الاقتصادي على الساحة الإفريقية	ابتداء من 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	عدد المبادرات التي تم دعمها

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	1-2-8 تطوير أدوات وآليات تواصلية للنساء والفتيات المقاولات حول القوانين واللوائح التي تنظم سوق الشغل، وحقوق العمال، بهدف تشجيع التشغيل من قبل المقاولات وتحسين مشاركة المرأة في سوق الشغل	2021 - 2020	وزارة الشغل والإدماج المهني	عدد الآليات التي تم تطويرها
	9.2.1 وضع تدابير محفزة (المصاحبة، والدعم المالي، والمزايا الضريبية، والحصول على الحماية الاجتماعية، وما إلى ذلك) لتشجيع وهيكلة المقاولة وذلك وفقا للملف الشخصي ومكان إقامة المرأة المقاولة	2022 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عدد المقاولات النسائية المستفيدة من الحوافز
	10.2.1 تعميم النظام الوطني للطالب المقاول (SNEE) في جميع الجامعات والمدارس العليا	2030 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	نسبة الجامعات التي يتم فيها تطبيق النظام الوطني للطلاب المقاولين (SNEE)
	11.2.1 إعداد برنامج لمواكبة ومصاحبة التعاونيات لتصبح مقاولات	2030 - 2021	مكتب تنمية التعاون بشراكة مع القطاعات المعنية بأنشطة التعاونيات	عدد التعاونيات التي أصبحت مقاولات
	12.2.1 مواكبة النساء المقاولات خلال السنوات الخمس الحرجة الأولى	2022 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عدد المقاولات النسائية المواكبة
	13.2.1 تركيز أنشطة "دعم تنمية المقاولات" لمواكبة الاحتياجات الخاصة للمقاولة النسائية من تكوين تقني، وتدريب وخدمات التوجيه والتعريف بالحقوق والقوانين والأنظمة، والشبكات المهنية حتى يمكن تعرف النساء المقاولات على فرص العمل والتسويق والترويج وقنوات التصدير	2030 - 2021	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الطاقة والمعادن والبيئة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	نسبة دعم المقاولات النسائيةمن بين كافة الأنشطة
	14.2.1. إدماج المقاولات النسائية بجميع مستويات سلاسل القيمة، وخاصة ذات النمو المرتفع، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي كمعيار لوضع علامة «المسؤولية الاجتماعية للشركات»	2030 - 2021	وزارة الشغل والإدماج المهني الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	إدراج معيار إدماج الشركات التي تقودها النساء على جميع مستويات سلاسل القيمة في معايير وضع العلامات (CSR)

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	15.2.1 تعزيز الفروع الجهوية لتمثيلية النساء المقاولات	2025 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	نسبة التغطية الترابية لكل فرع من الفروع الجهوية
	16.2.1 مصاحبة الاتحاد العام لمقاولات المغرب في وضع استراتيجية لإدماج بعد المساواة والتكافؤ بين المرأة والرجل على المستويين الوطني والجهوي (على سبيل المثال إنشاء لجنة وطنية مخصصة للمرأة ضمن الاتحاد تمثل جميع المكاتب الجهوية)	2022 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	بلورة استراتيجية للمساواة والتكافؤ بين النساء والرجال
	17.2.1 تعزيز وتقدير المؤهلات النسائية حسب خصوصيات كل منطقة	2030 - 2020	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الطاقة والمعادن والبيئة وكالة التنمية الاجتماعية مكتب تنمية التعاون	عدد المبادرات المتخذة
	18.2.1 تكوين ومصاحبة المعتقلات في إنجاز مشاريعهن ومقاولاتهن الذاتية خلال فترة الاعتقال	2030 - 2020	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	عدد السجينات المستفيدات وعدد المشاريع والمقاولات الذاتية التي تمت مواكبتها
	19.2.1 إجراء دراسة تحليلية حول التعاونيات من أجل وضع خطة لتقويتها وتطويرها	2021	وكالة تنمية التعاون بشراكة مع القطاعات المعنية بأنشطة التعاونيات	وضع الخطة
	20.2.1 تطوير وتعزيز الشراكة بين المجالس الجهوية والجمعيات والتعاونيات	2030 - 2020	الجهات وكالة تنمية التعاون وكالة التنمية الاجتماعية المجتمع المدني	عدد الشراكات التي تم تطويرها

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	21.2.1 وضع تدابير لتنظيم النساء النشيطات في القطاع غير المهيكل (التكوين لإضفاء الطابع المهني لأنشطة وعمل النساء، ومحاربة الأمية الوظيفية، ودعم إنشاء تعاونيات حرفية ووحدات إنتاج مهيكلة...)	2020- 2030	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الثقافة والشباب والرياضة وكالة التنمية الاجتماعية مكتب تنمية التعاون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	عدد النساء المستفيدات من هذه التدابير
الرقمنة	22.2.1 تحسين ولوج النساء المقاولات إلى المعلومات بشأن مصادر التمويل الممكنة	2020 - 2025	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الطاقة والمعادن والبيئة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني المندوبية السامية للتخطيط الجماعات الترابية	إنشاء منصة للمعلومات
	23.2.1 دعم التعاونية النسائية باعتبارها ذات الأولوية في الحصول على التمويل والدعم – مع الاستخدام الرقمي للوصول إلى الأسواق	2020 - 2025	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الثقافة والشباب والرياضة وكالة التنمية الاجتماعية وكالة تنمية التعاون مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	عدد التعاونيات النسائية التي تم دعمها
	24.2.1 زيادة وصول النساء المقاولات إلى التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال وتعزيز برامج الدعم لاستخدام هذه التقنيات (التنقيب عن جهات أو كيانات لها برامج مصاحبة للمقاولة النسائية، وتنظيم دورات تحسيسية وتكوينات في التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال)	2020 - 2025	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد النساء المقاولات المستفيدات من الدعم لاستخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
التجهيز	25.2.1 تشجيع مشاركة وإدماج المقاولات النسائية في برامج تنمية المقاولات في جميع مراحل إنشاء تطوير مقاولاتهن، ولا سيما المقاولات الذاتيات والمقاولات الصغيرة جدا التي تقودها النساء	2030 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة التشغيل والإدماج المهني الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد المقاولات والمقاولات الذاتيات اللواتي استفدن
	26.2.1 توسيع نطاق دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تسيرها نساء لتشمل المقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات النسائية للمشاركة في المعارض الجهوية والدولية والانضمام إلى دوائر التصدير من خلال تقديم مساعدات نفقات التنقل، والمساعدة في تقنيات تحسين الإنتاج	2025 -2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	دعم موسع
	27.2.1 إنشاء أسواق متنقلة لدعم تسويق المنتجات من الجمعيات والتعاونيات النسائية	2025 - 2020	وزارة الداخلية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة التشغيل والإدماج المهني وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل وإنعاش الكفاءات وكالة تنمية التعاون وكالة التنمية الاجتماعية الاتحاد العام لمقاولات المغرب الجهات المجتمع المدني	عدد الجمعيات والتعاونيات النسائية التي استفادت من الأسواق المتنقلة

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
تغيير التمثلات	28.2.1 تنظيم حملات للإعلام والتوعية للقرب لفائدة النساء المقاولات أو حاملات المشاريع حول أنواع الشركات المختلفة والإجراءات لتأسيسها وهيكلة المشاريع من خلال منشطين ومنشطات محليين وبلغة مفهومة ومتاحة (استخدام اللهجة المغربية والأمازيغية)	2030 - 2020	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة التشغيل والإدماج المهني الوكالة الوطنية للتشغيل وإنعاش الكفاءات الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد النساء المقاولات أو حاملات المشاريع اللواتي شملتهن الحملة
	29.2.1 تطوير أدوات تعليمية لرفع مستوى الوعي بريادة الأعمال النسائية وفقا لأهداف رائدات الأعمال (على سبيل المثال تطبيقات NTIC على الهواتف المحمولة ذات المحتوى المبسط للنساء والفتيات وإنشاء منصة ويب وطنية مخصصة لدعم المقاولة النسائية)	2025 - 2022	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد الأدوات أو الآليات التعليمية التي تم تطويرها
	30.2.1 مضاعفة مبادرات تأهيل قدرات النساء المقاولات لتطوير قدراتهن من حيث القيادة والترافع السياسي لدعم المقاولة النسائية، وتقديم اقتراحات لاتخاذ تدابير مبتكرة في هذا المجال	2030 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد مبادرات التأهيل
الهدف 3.1: ضمان المشاركة الكاملة والفعلية للنساء والفتيات والمساواة في الولوج لمراكز القرار الاقتصادي				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.3.1 تحديد كوطا لتمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات العامة والخاصة	2021 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الاتحاد العام لمقاولات المغرب	الكوطا المحددة
	2.3.1 تحديد حصة لتمثيل المرأة في مجالات صنع القرار النقابي (المركزي وعلى مستوى المكاتب) وعلى مستوى مكاتب المناديب	2021 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الشركاء الاجتماعيون	الكوطا المحددة
	3.3.1 اشتراط جزء من الدعم العام الممنوح للأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات للوصول إلى الحد الأدنى لتمثيل 30 % من النساء في مجالس إدارتها	2021 - 2020	وزارة الداخلية الأحزاب السياسية الشركاء الاجتماعيون	الكوطا المحددة
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	4.3.1 إعطاء الأولوية للتعاونيات التي تسيرها النساء وتلك التي تمثل النساء فيها أكثر من 50 % من أعضاء التعاونية ومكتبها الإداري، في الحصول على الدعم المالي العمومي، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2021 - 2021	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الداخلية الاتحاد العام لمقاولات المغرب بشراكة مع القطاعات المعنية بأنشطة التعاونيات	الكوطا المحددة

المحور 1: الولوج إلى الفرص الاقتصادية				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.3.1 توسيع وعاء الحماية الاجتماعية ليشمل المقاول الذاتي من أجل تشجيع النساء على الانتقال من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل	2025 - 2020	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الشغل والإدماج المهني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	تضمين وعاء الحماية الاجتماعية لفئة المقاول الذاتي
	6.3.1 تشجيع تمثيلية المرأة على مستوى غرف التجارة والصناعة والخدمات والانفتاح على هذه الغرف لتعزيز المشاريع النسائية، ولا سيما في مجالات المهن/الحرف	2025 - 2020	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	الكوطا المحددة
	7.3.1 تعزيز تمثيل النساء المقاولات في مسار الجهوية المتقدمة (على سبيل المثال تعزيز التمثيلية النساء المقاولات باللجان الإقليمية من خلال الجمعيات النسائية المهنية والشبكات المهنية النسائية والشبكات القطاعية الوطنية والجهوية للنساء والفتيات المقاولات)	2025 - 2020	وزارة الداخلية الجماعات الترابية الاتحاد العام لمقاولات المغرب	نسبة النساء المقاولات في اللجنة الجهوية
الرقمنة	8.3.1 تطوير نظام معلوماتي لتحديد المقاولات التي تقودها النساء ومدى نموها وتطورها وتوسعها، مما يمكن من توثيق مساهمة المقاولة النسائية في تنمية الاقتصاد المغربي	2030 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني المكتب المغربي للملكية التجارية والصناعية	وضع نظام معلوماتي
التجهيز	9.3.1 دعم الجمعيات النسائية المحلية لتنظيم أعمالها وتعزيز دورها (مثل مجموعات المساعدة الذاتية ومنح الائتمان، والمساعدة في حالة حدوث مشاكل عائلية وما إلى ذلك)	2024 - 2021	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الوكالة الوطنية للتشغيل وإنعاش الكفاءات الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجتمع المدني	عدد الجمعيات التي تمت مصاحبتها
تغيير التمثلات	10.3.1 إطلاق حملة دائمة للتثقيف المالي أو التربية المالية للنساء	2030 - 2021	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المكتب المغربي للملكية التجارية والصناعية البنوك المجتمع المدني	عدد النساء اللواتي خضعن للتكوين في التربية المالية
	11.3.1 تنظيم قنوات التشاور واليقظة لضمان مشاركة الجمعيات والهيئات المهنية للنساء والفتيات المقاولات في الحوار حول مختلف السياسات	2030 - 2021	وزارة الشغل والإدماج المهني المجتمع المدني هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	وضع آلية عملية

المحور 2: التعليم والتكوين

يهدف هذا المحور بالأساس إلى الحد من الأمية ومكافحة الهدر المدرسي، خاصة في صفوف الفتيات بالوسط القروي، وزيادة عدد الخريجات من التعليم المهني، وزيادة وعي المجتمع، صغارا وكبارا، بأولوية تمكين النساء بجميع أسلاك التعليم.

ويستند هذا المحور على الحق في التعليم، ولا سيما التعليم الجيد والشامل، الذي يسهم في تحقيق التمكين للفتيات والنساء. كما تسهم التدابير الإجرائية لهذا المحور في تقليص الفجوة بين الذكور والإناث الذين يواصلون التعليم الثانوي والعالي وتعزيز التعلم مدى الحياة، مع تكثيف الإقبال على التقنيات الحديثة في التعلم، والتي من شأنها أن تعيد هيكلة سوق الشغل وتنعكس على خلق فرص الشغل، خاصة في صفوف النساء.

لذا، فإن مسألة إعداد وتوجيه الفتيات الصغيرات للعمل في مهن جديدة واعدة تقع في صلب التدابير المهمة في هذا المجال، باعتبار أن تمثيلية النساء منخفضة نسبيا في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وقد مكنت الدراسة المقارنة للتجارب الدولية من تحديد المبادرات الدولية في هذا المجال، إذ أظهرت أنه في رواندا يستند تعزيز تعليم المرأة وتدريبها على مستويين: الآليات المؤسسية والتدابير الملموسة. وفي إندونيسيا أعطت الدولة الأولوية للاندماج المهني للنساء والفتيات المهمشات، إذ يقوم برنامج Bali Wise بتدريب وإدماج النساء المهمشات في مختلف المهن في قطاع السياحة.

وفي المجال الرقمي، أطلقت الفليبين برنامج «Text2Teach»، وهو برنامج تعليمي متنقل يزود المدارس الابتدائية بمعدات الكمبيوتر، وبمقاطع فيديو تفاعلية للدروس في اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم. لذا تستفيد أكثر من 940 مدرسة ابتدائية من البرنامج وتدريب أكثر من 3500 معلما على التعلم المتنقل.

وتم تكرار هذا النموذج في عشر دول أخرى من بينها تنزانيا وكولومبيا والهند والفيتنام وغيرها.

أما في أمريكا اللاتينية، فيوفر برنامج «Laboratoria» إمكانية حصول النساء الباحثات عن عمل على مصوغات تكوينية في تطوير تكنولوجيا المعلومات ودعم الإدماج المهني. وبفضل هذا البرنامج، تضاعفت أجور 80 % من النساء ثلاث مرات.

ويتم عرض الأهداف العملية المحددة للمحور الثاني على النحو التالي:

الأهداف العملية :

1. رفع نسبة التلميذات في التعليم الثانوي من خلال:
   - مكافحة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات في التعليم الثانوي، خاصة في الوسط القروي؛
   - إعداد وتوجيه أفضل لفرص سوق الشغل في التعليم الثانوي والتعليم العالي.

2- تعزيز المهارات الشخصية والمهنية للنساء والفتيات للنساء والفتيات في القطاعات الواعدة: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والخدمات المهنية، والإعلام، ومهن المعلوميات.... وغيرها.

ويتم تنزيل هذه الأهداف العملية عبر التدابير التالية:

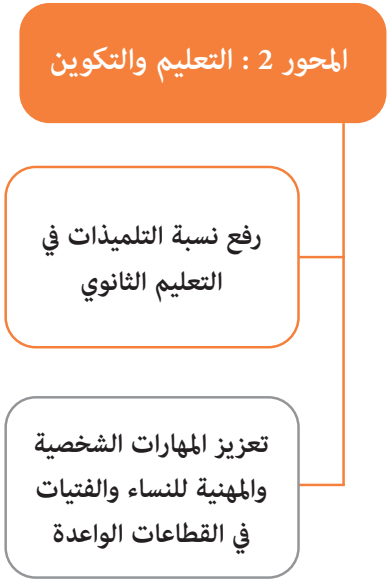

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الهدف 2-1: تشجيع زيادة معدل مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.1.2 اعتماد نظام ضريبي يعزز الاستثمار في مؤسسات التعليم الأولي، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الطفولة الصغرى	2022 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	نظام ضريبي معتمد
	2.1.2 توجيه ونقل الدعم المقدم من برنامج تيسير المشروط إلى الأمهات	2022 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزار ة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	الأخذ بعين الاعتبار
	3.1.2 دراسة حول الأسباب/المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهدر المدرسي والتكرار على أساس النوع الاجتماعي، واقتراح خطة جهوية لمكافحة الفشل المدرسي مراعية للنوع، مع التركيز على النتائج والميزانية	2022 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	الخطة الجهوية لمكافحة الفشل المدرسي الموجهة نحو تحقيق النتائج والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	4.1.2 وضع وتنفيذ برنامج لتعزيز الحق في التعليم للفتيات في الوسط القروي وتعزيز تنمية مهارات الفتيات في مرحلة حرجة (ما قبل التعليم العالي)	2030 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الطاقة والمعادن والبيئة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التعاون الوطني	النسبة المئوية للفتيات من الوسط القروي اللواتي وصلن إلى مرحلة التعليم العالي

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.1.2. إعداد وتعزيز دورات للتأهيل وللتكوين المؤهل	2030 - 2020	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	عدد الدورات التكوينية التأهيلية المنفذة ونسبة المستفيدات منها
	6. 1.2 تطوير آلية لمراقبة التلاميذ ذكورا وإناثا الذين لم يقوموا بإعادة التسجيل من أجل دمجهم في تكوينات غير رسمية أو إعادة توجيههم نحو التكوين المهني	2030 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التعاون الوطني	وضع آلية المراقبة لإعادة الإدماج للتلاميذ، ذكورا وإناثا، الذين لم يتم تسجيلهم مجددا
	7.1.2 . تطوير الأنشطة الرياضية والتربية البدنية لجعل المدارس أكثر جاذبية وتحسين الحضور المدرسي	2030 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	معدل تطور عدد الأنشطة الرياضية والتربوية
	8.1.2 توفير الدعم الاقتصادي للوالدين (الأمهات والأباء) المحتاجين، بما في ذلك ربات أسر التلاميذ غير المسجلين	2022 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	عدد أولياء أمور التلاميذ غير المسجلين المدعومين
الرقمنة	9.1.2 إعداد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمنصات التعلم الإلكتروني تستهدف النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض (تمول الدولة المنصة ويدير القطاع الخاص المحتوى ونشره بالتنسيق مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل مع توفير عرض للمرأة القروية، مثال التقنيات الفلاحية الحديثة)	انطلاقا من 2022	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عدد النساء المستفيدات

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
التجهيز	10.1.2 تجهيز 50 % من الجماعات القروية بوسائل النقل المدرسية (مقابل 13 % اليوم)	2026 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الجماعات الترابية	عدد الجماعات القروية المستفيدة من وسائل النقل المدرسية
	11.1.2 تسريع وتيرة بناء المدارس الداخلية للإناث (دور الطالبة)	2030 - 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة الجماعات الترابية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التعاون الوطني	معدل التغطية الترابية بدور الطالبة
	12.1.2 توضيح المفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (الأعمال المنزلية والتوظيف وما إلى ذلك) في المقررات المدرسية والقضاء على الصور النمطية الواردة فيها	2022 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	عدد المقررات المدرسية التي تم فيها القضاء على التمييز بين الجنسين والقوالب النمطية
	13.1.2 تحسين ظروف التمدرس: تعميم الصرف الصحي والنقل والبنية التحتية والمدارس المحلية وتعميم المقاصف بمساهمة من السلطات المحلية وجمعيات آباء التلاميذ	2025 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي جمعية أباء وأولياء التلاميذ الجماعات الترابية	النسبة المئوية للمؤسسات التعليمية التي تكون ظروف التدريس فيها مرضية

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
تغيير التمثلات	14.1.2 إطلاق حملة تحسيسية بأحكام القانون الإطار 51.17 فيما يتعلق بنظام التعليم والتدريب والبحث العلمي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و16 سنة	2030 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	عدد الأسر التي شملتها الحملة
	15.1.2 إطلاق حملة إعلامية حول أهمية تعليم الفتيات والدور الذي يمكن أن تقوم به كنساء فاعلات والمساواة بين الذكور والإناث في المهارات والقدرات	2030 - 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	تنظيم الحملة
	16.1.2 الترويج والتواصل بشأن نجاح الفتيات والنساء في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	عدد النجاحات المحققة

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الهدف 2.2: تعزيز المهارات الشخصية والمهنية للنساء والفتيات للنساء والفتيات في القطاعات الواعدة				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.2.2. تحديد كوطا للفتيات في التخصصات التقنية	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التعاون الوطني	الكوطا المحددة
التطورات التشريعية والمؤسساتية	2.2.2. تحديد حصص لعدد الموظفات غير الخريجات اللاتي سيستفدن من برامج "التحقق من المهارات المهنية" والتكوين المستمر (القانون 17-60) وتشمل وحدات محو الأمية الوظيفية	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التعاون الوطني	عدد المستفيدات من برامج التحقق من المهارات المهنية
التطورات التشريعية والمؤسساتية	3.2.2. تحديد كوطا وأهداف تدريبية للنساء والفتيات لمؤسسات التكوين المهني (كمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وغيره) بالشراكة مع قطاعي الصناعة والسياحة والصيد البحري وقطاعات أخرى	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التعاون الوطني	الكوطا المحددة

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	4.2.2. إقامة شراكات ثلاثية الدولة، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتعاون الوطني والقطاع الخاص لإعداد تكوينات مهنية قصير المدى (6 أشهر) لدمج النساء ذوات مستوى تعليمي منخفض	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الاتحاد العام لمقاولات المغرب التعاون الوطني	عدد النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض المستفيدات
	5.2.2. تحسين ولوج النساء للنساء والفتيات إلى التربية البدنية والرياضة، مما يساعدهن على اكتساب المزيد من الثقة بالنفس وتعزيز الاندماج الاجتماعي بشكل أفضل	2030 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	النسبة المئوية للنساء والفتيات للنساء والفتيات اللواتي يلجن التربية البدنية والرياضة

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الرقمنة	6.2.2. دمج وحدات التكوين والتدريب على الأدوات الرقمية في الدعم المقدم اليوم للتعاونيات للحد من الفجوة الرقمية	2030 - 2021	مكتب تنمية التعاون	عدد التعاونيات المدربة على الأدوات الرقمية
	7.2.2. إنشاء وحدات للتكوين على محو الأمية الرقمية مخصصة للمرأة القروية باستخدام الرقمنة في التكوين	2030 - 2020	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الثقافة والشباب والرياضة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وكالة التنمية الرقمية التعاون الوطني المجتمع المدني	عدد النساء المدربات على الآليات التقنية
	8.2.2. تعزيز ودعم منصات التعلم الإلكتروني لتطوير المهارات الأكثر طلبا في سوق العمل، ولا سيما المهارات الرقمية	2030 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكالة التنمية الرقمية المجتمع المدني	عدد المسجلات في هذه المنصات
	9.2.2. إنشاء منصة على الأنترنيت لتوجيه الفتيات في التعليم الثانوي بعد الحصول على شهادة البكالوريا لتشجيعهن على توجههن لمهن المستقبل	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكالة التنمية الرقمية	تطور عدد تلميذات الثانوي اللواتي اندمجن في مهن المستقبل (STEM)

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
الرقمنة	10.2.2. تعميم حاضنات الأعمال للمقاولات النسائية لإدماج الخريجات الشابات، وخاصة من المناطق القروية	2030 - 2021	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكالة التنمية الاجتماعية المجتمع المدني	نسبة التغطية الترابية لحاضنات المشاريع النسائية
تغييرالتمثلات	11.2.2. تنظيم قوافل التوجيه على مستوى الإعداديات والثانويات لتشجيع الفتيات على ولوج تخصصات التكوين المهني التقليدية الخاصة للذكور (الميكانيكا والكهرباء... وما إلى ذلك)	2030 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	نسبة المدارس الإعدادية والثانوية المستفيدة من القوافل
	12.2.2. تنظيم أيام تكوينية بالإعداديات والثانويات لتشجيع الفتيات على ريادة الأعمال	2022 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وكالة التنمية الاجتماعية وكالة التنمية الرقمية لتعاون الوطني القطاع الخاص المجتمع المدني الاتحاد الوطني لنساء المغرب	عدد ورش العمل المنظمة

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
تغييرالتمثلات	13.2.2. تنظيم أيام للتوجيه بمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي لتشجيع الفتيات على ولوج تخصصات التكوين المهني التقليدية الذكورية (الميكانيكا والكهرباء وما إلى ذلك)	2030 - 2020	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وكالة التنمية الاجتماعية وكالة التنمية الرقمية القطاع الخاص المجتمع المدني الاتحاد الوطني لنساء المغرب	عدد الفتيات المستفيدات
	14.2.2. إطلاق حملات توعية بالآثار الضارة لزواج القاصرات بهدف ضمان مواصلة تعليمهن من خلال المجتمع المدني والوسائط الإعلامية	2025 - 2020	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الثقافة والشباب والرياضة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية التعاون الوطني المجتمع المدني	عدد الفتيات المستفيدات

المحور 2: التعليم والتكوين				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	مؤشرات الإنجاز
تغييرالتمثلات	15.2.2. إطلاق حملة إعلامية حول أهمية تعليم الفتيات، والدور الذي يمكن أن يقمن به كنساء فاعلات والمساواة مع الذكور في المهارات والقدرات	2021 - 2030	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الثقافة والشباب والرياضة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكالة التنمية الاجتماعية التعاون الوطني المجتمع المدني	معدل التغطية الترابية للحملة

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها

أظهر التشخيص أهمية وجود بيئة مواتية لاستقلالية النساء للنساء والفتيات لتمكينهن من المشاركة في الحياة العامة، سواء من أجل التعليم أو التكوين أو الشغل والولوج للفرص والمقاولة أو ريادة الأعمال.

يشكل البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات إجابة وطنية للإدماج الاقتصادي للنساء والفتيات المغربيات، من خلال الإجراءات الإيجابية للتعامل مع أشكال معينة من التمييز التي لا تزال مستمرة، ومكافحة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة، وفي المناطق الحضرية والقروية، وفي النقل، بالإضافة إلى تحسين ظروف الولوج إلى الفرص الاقتصادية واستدامة هذا الولوج.

وقد أتاحت دراسة التجارب الدولية تحديد المبادرات الدولية في هذا المجال، مثل حملة التوعية «حملة دلهي الآمنة» لمكافحة انعدام أمن النساء في مجال النقل، والتي أطلقت في الهند من أجل تأمين وسائل النقل العمومي للنساء. ولتقليل معدل العنف، تضمنت الحملة تدريب 3600 سائقا، وقدمت التدريب المتعلق بسلامة المرأة في مجال النقل في برامج التدريب لموظفي مؤسسة دلهي للنقل (DTC).

فيما يتعلق بالرقمنة، اعتمدت الهند تطبيقات محمولة لتعزيز سلامة النساء والفتيات في الأماكن العامة، ومنه تطبيق Himmat كتطبيق متنقل طورته شرطة دلهي، والذي يسمح للمرأة بتحذير السلطات وأقاربها خلال المواقف التي تتسم بحالات الطوارئ، وذلك بفضل تحديد المكان وتفعيل الاستماع الآني للمحيط الذي توجد فيه.

وبالتالي فإن الأهداف العملية موزعة على النحو التالي:

- الهدف 1.3: توفير البنية التحتية اللازمة والمستدامة لتسهيل ولوج النساء للشغل؛
- الهدف 2.3: العمل على القضاء على العنف ضد النساء للنساء والفتيات والوقاية منه في الأماكن العامة وأماكن العمل وتيسير التنمية المستدامة لحركية آمنة؛
- الهدف 3.3: التصدي للفقر من خلال التغطية الصحية الشاملة والحصول على الضمان الاجتماعي والمساواة في الأجور؛
- الهدف 4.3: تحسين المعرفة بالوضع الاقتصادي للمرأة المغربية وضمان التواصل الجيد بخصوصها.

ويتم تنزيل هذه الأهداف العملية عبر التدابير التالية:

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الهدف 1.3 توفير البنية التحتية اللازمة والمستدامة لتسهيل ولوج النساء للشغل				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.1.3 تحديد وإصلاح المقتضيات التمييزية للمرأة على مستوى النصوص التشريعية المختلفة، وإعطاء الأولوية لتلك التي لها أكبر الأثر على التمكين الاقتصادي للنساء	2022	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة العدل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان وزارة الشغل والإدماج المهني	عدد مشاريع القوانين التي تم إعدادها
	2.1.3 تعميم وحدات للنوع الاجتماعي على مستوى الهيكل التنظيمي بالوزارات والمؤسسات تحت الوصاية	2022 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	نسبة الإدارات والمؤسسات التي لديها وحدات للنوع محدثة
	3.1.3 ترسيخ صورة الدولة كمثل أعلى من حيث المساواة بين المرأة والرجل في الولوج إلى الوظيفة العمومية على المستوى المركزي والمحلي والتكافؤ في الوصول إلى مراكز المسؤولية	2030 - 2020	رئاسة الحكومة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الداخلية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة الجماعات الترابية	النسبة المئوية للنساء والفتيات في مناصب صنع القرار
	4.1.3. إعداد سياسة جنائية توضح توجه الحكومة بخصوص جرائم التمييز ضد المرأة	2023 - 2021	وزارة العدل بشراكة مع القطاعات المعنية	المصادقة على وثيقة السياسة الجنائية وعدد المحاور التي تم تخصيصها للمرأة

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.1.3 وضع اللمسات الأخيرة على التحليلات القطاعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدراج بعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات القطاعية المستقبلية التي سيتم تنقيحها ابتداء من عام 2020	2021 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	نسبة الأقسام الوزارية التي أنهت التحليلات المتعلقة بالنوع والنسبة المئوية للاستراتيجيات القطاعية المنقحة الدامجة لبعد النوع اعتبارا من عام 2020
	6.1.3 إجراء دراسة مبنية على النوع تتعلق بالشركات المفلسة والشركات في مرحلة الحل ودراسة إمكانيات إحياء هذه الشركات أو حمايتها	2021 - 2020	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	تنفيذ الدراسة
	7.1.3 تطوير إجراءات المصاحبة لفائدة الهيئات الاستشارية الترابية لتصبح قوة اقتراحية لتصميم وتنفيذ سياسات على المستوى المحلي تلبي الاحتياجات المتباينة للرجال والنساء / الفتيات والفتيان من أجل تعزيز المساواة وحقوق المرأة ووصولها إلى مناصب صنع القرار	2030 - 2020	وزارة الداخلية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة الجماعات الترابية	عدد الهيئات الاستشارية التي استفادت من إجراءات الدعم والأدوات التعليمية
	8.1.3 تكريس نسخ جائزة تميز للمشاريع المبتكرة التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة	2030 - 2022	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	عدد جائزة تميز المخصصة للمشاريع المبتكرة التمكين الاقتصادي للمرأة
	9.1.3 تكريس نسخ جائزة "المساواة المهنية" لصالح الشركات التي تعمل على تسهيل وصول المرأة إلى الشغل	2030 - 2022	وزارة الشغل والإدماج المهني	عدد جوائز المساواة المهنية المخصصة

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	10.1.3 وضع ميثاق لمكافحة التمييز في الأجور داخل الشركات، على غرار إعلان الرباط حول مكافحة العنف ضد المرأة	2021	وزارة الشغل والإدماج المهني الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عدد الشركات التي وقعت على ميثاق مكافحة التمييز في الأجور
	11.1.3 توعية المرأة بحقوقها وآليات وموارد الدعم المتاحة (القوانين والصناديق والبرامج والمراكز...)،وخاصة في المناطق القروية	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	عدد حملات الدعم والتوعية المنفذة
الرقمنة	12.1.3 تعزيز حلول العمل عن بعد وجعل استخدام أشكال العمل الجديدة أكثر مرونة داخل الشركات (العمل عن بعد، والعمل بدوام جزئي، وساعات العمل المرنة... وما إلى ذلك) وتشجيع الشركات، من خلال الحوافز الضريبية، على استخدام وظيفة بدوام جزئي	2030 - 2020	وزارة الشغل والإدماج المهني الاتحاد العام لمقاولات المغرب مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وكالة الوطنية للتشغيل وإنعاش الكفاءات	عدد المقاولات المشاركة
التجهيز	13.1.3 إنشاء خدمات استشارية وتوجيهية لمساعدة النساء اللواتي يلجن سوق الشغل (خدمات توجيهية للاستفادة من قروض منخفضة الفائدة، خدمات مجانية للمساعدة القانونية الأسرية)	2030 - 2020	وزارة العدل وزارة الشغل والإدماج المهني	عدد المستفيدات

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
التجهيز	14.1.3. خلق قطب من المساعدين الاجتماعيين المتخصصين في مجال التكفل السوسيو قانوني بالنساء	2024 - 2021	وزارة العدل	القطب الذي تم إحداثه، عدد المساعدين الاجتماعيين داخل القطب حسب المحكمة، المعطيات الإحصائية حول الخدمات المقدمة للنساء، عدد النساء اللواتي استفدن من خدمات القطب.
	15.1.3 تطوير فضاءات لتقييم وترويج وتسويق المنتجات: المعارض، والمعارض الجهوية والدولية، والانخراط في مسارات التصدير: إعانات نفقات التنقل، والمساعدة في تقنيات تحسين وترويج المنتجات	2030 - 2020	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وكالة التنمية الاجتماعية مكتب تنمية التعاون	عدد التعاونيات والجمعيات المستفيدة
	16.1.3 الشروع في خطة وطنية لفتح دور الحضانة العمومية أو الخاصة بالشركات في جميع أنحاء التراب الوطني ونشر مؤشرات حول عدد دور الحضانة لكل جماعة مقارنة بالاحتياجات لمساعدة النساء على التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية	2030 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الداخلية الجماعات الترابية	عدد دور الحضانة لكل جماعة مقارنة بالاحتياجات

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
تغيير التمثلات	17.1.3 إعداد تدريب «القيادة النسائية» للنساء والفتيات من مختلف التشكيلات (رئيسات التعاونيات، رئيسات المقاولات الصغرى، ممثلات النقابات... إلخ)	2030 - 2020	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	عدد النساء المستفيدات
	18.1.3 تطوير تطبيقات التجارة الإلكترونية للنساء والفتيات مع توفير التكوين والتدريب اللازمين في المجال ولا سيما من المناطق القروية	2030 - 2020	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكتب تنمية التعاون	عدد النساء المسجلات في تطبيقات التجارة الإلكترونية للنساء
	19.1.3 تنفيـذ وتقييم الخطة الحكومية للمسـاواة «إكرام 2»	2021	جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التابعة لها	معدل إنجاز أهداف خطة «إكرام 2»
	20.1.3 إطلاق حملات توعية لدعم التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية بناءً على نتائج مسح «الموازنة الزمنية»	2030 - 2020	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة الداخلية الجماعات الترابية	عدد الأهداف التي تم تحقيقها

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الهدف 3-2: العمل على القضاء على العنف ضد النساء للنساء والفتيات والوقاية منه في الأماكن العامة وأماكن العمل وتيسير التنمية المستدامة لحركية آمنة				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.2.3 تعزيز آليات تنسيق عمل مختلف المتدخلين في سلسلة سلة الخدمات	2023 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة العدل وزارة الصحة رئاسة النيابة العامة وزارة الثقافة والشباب والرياضة المديرية العامة للأمن الوطني الدرك الملكي التعاون الوطني اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	تقارير اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، المعدة وفقا للقانون 13-103 ونصه التطبيقي
	2.2.3 تعزيز الأجهزة والنظم التي وضعها كل متدخل لتحسين جودة الرعاية بالنساء ضحايا العنف على طول سلسلة سلة الخدمات	2024 - 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة العدل وزارة الصحة رئاسة النيابة العامة وزارة الثقافة والشباب والرياضة المديرية العامة للأمن الوطني الدرك الملكي التعاون الوطني اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	عدد النساء ضحايا العنف المستفيدات من هذه الخدمات

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	**الإجراءات الرئيسية**	**الجدولة الزمنية**	**المتدخلون**	**مؤشرات الإنجاز**
التطورات التشريعية والمؤسساتية	3.2.3 توسيع نطاق مفتشي الشغل ليشمل القطاع العام على غرار القطاع الخاص	2024 - 2021	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	عدد مفتشي الشغل المسجلين بالقطاع العام
	4.2.3 إدراج سلامة المرأة في المواصلات العامة والأماكن العامة في صلب اهتمامات سياسات المدينة وسياسات الأمن العام وخطط التنمية الحضرية وبرامج الإسكان	2024 - 2021	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة رئاسة النيابة العامة الدرك الملكي المديرية العامة للأمن الوطني الجماعات الترابية اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	معدل انتشار العنف ضد النساء في وسائل النقل العام والأماكن العامة
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.2.3 وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء للنساء والفتيات	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	معدل تنفيذ الاستراتيجية
	6.2.3 دعم تنفيذ القانون 103.13 ونصه التطبيقي (اللجان، خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، أنظمة معلوماتية... إلخ)	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة العدل وزارة الصحة رئاسة النيابة العامة وزارة الثقافة والشباب والرياضة المديرية العامة للأمن الوطني الدرك الملكي التعاون الوطني اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	معدل تنفيذ أحكام القانون 103.13 ونصه التطبيقي

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الرقمنة	7.2.3 تطوير تطبيق لإبلاغ الشرطة عن الاعتداءات على النساء في الأماكن العامة	2022 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة رئاسة النيابة العامة وزارة العدل الدرك الملكي المديرية العامة للأمن الوطني التعاون الوطني القطاع الخاص المجتمع المدني	تنفيذ التطبيق وتشغيله
	8.2.3 إنشاء قناة على شبكات التواصل الاجتماعي لإعلام النساء بالجهات والإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة المضايقة	2022	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة العدل المجتمع المدني	إنشاء القناة وعدد المشتركين فيها
التجهيز	9.2.3 إنشاء «خط هاتف » للإبلاغ عن التحرش الجنسي وأنواع أخرى من العنف في وسائل النقل	2021 - 2020	وزارة الداخلية الجماعات الترابية	تنفيذ وتشغيل «الخط الهاتفي »
	10.2.3 إضفاء طابع مهني أكبر على الفضاءات متعددة الوظائف للنساء والفتيات ضحايا العنف وتعميمها في جميع أنحاء التراب الوطني	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة التعاون الوطني	معدل التغطية الترابية من قبل الفضاءات متعدد الوظائف المشغلة
	11.2.3 تجهيز الحافلات/الناقلات بوسائل المراقبة (الكاميرات) وتدريب العاملين على التعرف على حالات التحرش الجنسي والتدخل	2022 - 2020	وزارة الداخلية القطاع الخاص	إدخال متطلبات النقل في دفتر التحملات

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
تغيير التمثلات والتصورات	12.2.3 تنظيم حصص تحسيسية توعوية للمراهقين لمكافحة العنف ضد المرأة (المخيمات الصيفية، والمدارس... إلخ)	ابتداء من 2022	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الثقافة والشباب والرياضة وزارة الداخلية المجتمع المدني	عدد المستفيدين الشباب
	13.2.3 إطلاق حملات تحسيسية لعموم المواطنين لتعزيز الأمن داخل وسائل النقل بالنسبة للمرأة	ابتداء من 2022	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	عدد الأهداف التي تم تحقيقها
الهدف 3.3: محاربة الفقر من خلال نظام التغطية الصحية الشاملة والحصول على الضمان الاجتماعي والمساواة في الأجر				
التطورات النشريعية والمؤسساتية	1.3.3 تسهيل وصول المرأة القروية إلى الضمان الاجتماعي	2021	وزارة الداخلية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	نسبة النساء القرويات المشمولات بالضمان الاجتماعي
	2.3.3 توجيه دفع مستحقات التعويضات الأسرية والتعويضات عن التأمين الصحي للأمهات (مقابل الآباء اليوم)	2022 - 2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	أخذ الموضوع بعين الاعتبار
	3.3.3. تعزيز الصحة الرقمية للمساعدة في مكافحة التفاوتات الصحية، خاصة في المجال القروي	2030 - 2020	وزارة الصحة وكالة التنمية الرقمية	عدد النساء المستفيدات من خدمات الصحة الرقمية على مستوى المرافق الصحية القروية
	4.3.3 إنجاز عمليات التحسيس لدى النساء المغربيات بأهمية وثيقة الاتفاق حول تدبير الممتلكات المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية	2025 - 2020	وزارة العدل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	عدد وثائق الاتفاق على تدبير الممتلكات المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	**الإجراءات الرئيسية**	**الجدولة الزمنية**	**المتدخلون**	**مؤشرات الإنجاز**
الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي	5.3.3 تصميم وتنفيذ آلية لتقدير العمل المنزلي للمرأة (ربات البيوت، والأمهات، والمسنات، والنساء المتكفلات بأشخاص فاقدي الاستقلالية... إلخ)	2020- 2028	وزارة الشغل والإدماج المهني المندوبية السامية للتخطيط وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة الجماعات الترابية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	تصميم وتنفيذ آلية تقييم العمل المنزلي للمرأة
	6.3.3 وضع برامج محددة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات المنخرطات في أنشطة تجارية غير مهيكلة في مدينتي سبتة ومليلية ومناطق أخرى	2020 - 2022	وزارة الداخلية/المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الجماعات الترابية المجتمع المدني الاتحاد العام لمقاولات المغرب	معدل إدماج هؤلاء النساء في القطاعات الاقتصادية المهيكلة
الرقمنة	7.3.3 وضع منظومة لاستهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وضمان ولوج جميع الفئات المستحقة خاصة النساء في المجال القروي	2022	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	إطلاق وتشغيل منصة تسجيل الفئات المستحقة عدد النساء في المجال القروي المستفيدات

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
التجهيز	8.3.3 تعميم وإضفاء الطابع المهني على مؤسسات الرعاية الاجتماعية المخصصة للمرأة، خاصة في العالم القروي	2030 - 2020	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والأسرة التعاون الوطني رئاسة النيابة العامة الدرك الملكي وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الثقافة والشباب والرياضة اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	معدل التغطية الترابية
تغيير التمثلات	9.3.3 تنظيم القوافل وحملات التوعية	2025	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الجماعات الترابية	عدد الحملات المنظمة
	10.3.3 تعزيز الممارسات الجيدة وقصص النجاح	2030 - 2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الثقافة والشباب والرياضة المجتمع المدني	عدد المبادرات لتعزيز الممارسات الجيدة وقصص النجاح

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الهدف 4.3: تحسين المعرفة بالوضع الاقتصادي للمرأة المغربية وضمان التواصل الجيد				
التطورات التشريعية والمؤسساتية	1.4.3 إنشاء لجنة مشتركة ما بين كل من وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والمندوبية السامية للتخطيط بهدف تتبع وتحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات	2020	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المندوبية السامية للتخطيط	تحسن عدد مؤشرات المساواة بين الجنسين
الحوافز والسياسات المراعية للنوع	2.4.3 وضع إجراءات تشجع الإدارات والشركات والمؤسسات العامة والجهوية والمحلية على إجراء التحليلات المبنية على النوع وإنتاج البيانات القطاعية المراعية للنوع، وذلك على مستوى المذكرة الإطار لقوانين المالية	2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	مذكرة لتحديد نطاق لقوانين التمويل التي تشجع على تطوير التحليلات وإنتاج البيانات القطاعية المراعية للنوع تم وضعها ونشرها
	3.4.3 إنشاء نظام معلوماتي يراعي بعد النوع الاجتماعي لإنتاج وجمع ونشر البيانات والمؤشرات المتعلقة بوضع المرأة	2020	المندوبية السامية للتخطيط	تطبيق نظام المعلومات بكفاءة
	4.4.3 تطوير وتنفيذ استراتيجية مجتمعية لتغيير المفاهيم	2021 - 2025	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	مسح تقييم تغير الإدراك
	5.4.3 إنشاء برنامج شراكة متعدد المتدخلين لدعم تطوير التمكين الاقتصادي للمرأة	2022	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	تنفيذ وتقييم برنامج الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين
	6.4.3 الترويج للبرنامج الوطني المندمج التمكين الاقتصادي لدى الشركاء الاقتصاديين من اجل خلق فرص اقتصادية واستثمارية لفائدة التمكين الاقتصادي للمرأة المغربية	ابتداء من تاريخ المصادقة على البرنامج	وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وزرة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	عدد برامج الشراكة والميزانية الاجمالية المعبئة

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
الرقمنة	7.4.3 إنشاء بوابة وطنية تقدم بيانات وتقارير عن الوضع الاقتصادي للمرأة المغربية	2022	المرصد الوطني للتنمية البشرية المندوبية السامية للتخطيط وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	إنشاء بوابة وطنية وتحديثها باستمرار
	8.4.3 تطوير تطبيقات/أدوات رقمية لتبادل وجمع التصورات حول الوضع الاقتصادي للمرأة المغربية	2022	المرصد الوطني للتنمية البشرية المندوبية السامية للتخطيط وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	عدد الأدوات الرقمية المطورة
التجهيز	9.4.3 تطوير قاعدة بيانات إحصائية حول المقاولة النسائية (العدد حسب القطاع، والانتقال من غير المهيكل إلى القطاع المهيكل وما إلى ذلك) وملاحظة التحليل المنتظم لفرص وعقبات المقاولة النسائية	2021 - 2020	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	إنشاء قاعدة بيانات إحصائية عن ريادة المقاولة النسائية وتحديثها باستمرار

المحور 3: بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها				
الدعامات	الإجراءات الرئيسية	الجدولة الزمنية	المتدخلون	مؤشرات الإنجاز
تغيير التمثلات	10.4.3 تطوير وتنفيذ خطة تواصلية حول البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وضمان التسويق لها	2020	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	معدل إنجاز مؤشرات أداء خطة التواصل
	11.4.3 إطلاق حملة تواصل جماعية للإعلان عن بدء البرنامج الوطني المندمج التمكين الاقتصادي	2020	رئاسة الحكومة	تنظيم الحملة المستهدفة لجميع المتدخلين
	12.4.3 تنظيم «**مؤتمر التكافؤ الاقتصادي**» كل عام	ابتداء من 2021	رئاسة الحكومة	معدل تنفيذ توصيات المؤتمرات السنوية
	13.4.3 ترسيخ حملة تواصل على شبكات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع علامة تجارية رئيسية لكسر الصور النمطية المرتبطة بدور المرأة وقدرتها على الشغل وإتقان اختياراتها	ابتداء من 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المجتمع المدني القطاع الخاص	تنظيم حملة تواصل دائمة على الشبكات التواصلية الاجتماعية
	14.4.3 إنتاج كبسولات فيديو لـ «قصص نجاح» النساء ونشرها على نطاق واسع على القنوات الوطنية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي	ابتداء من 2021	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المجتمع المدني القطاع الخاص	عدد مرات مشاهدة مقاطع الفيديو
	15.4.3 إنتاج كبسولات فيديو ووسائط تواصلية لـ «قصص نجاح نساء مغرب العالم « تبرز دور المرأة ومساهمتها في الادماج الدولي والاقليمي ونشرها على نطاق واسع	ابتداء من 2021	وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المجتمع المدني الجامعات القطاع الخاص	عدد قصص النجاح وعدد المنصات التي تم فيها ترويج مقاطع الفيديو والوسائط التواصلية